جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة تحليلية للعلاقات التشابكية بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية في الجزائر باستخدام نموذج ليونتيف (Leontief Input-Output Model) للفترة 1990-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبين:
لعجاج محمد الأمين
بوحنبل محمد

تحت إشراف الأستاذ:
د. جيلالي شرفي

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. محمد رتيعة — رئيسا
- د. جيلالي شرفي — مشرفا ومقررا
- د. أحمد هدروق — ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

نشكر المولى عز وجل الذي وفقنا لطريق فيه خير لنا وأنار لنا درب العلم

وأعاننا على إتمام عملنا.

ومصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فالشكر موصول إلى:

الأستاذ شرفي الجيلالي على قبوله الاشراف على هذا البحث ونصائحه القيمة

وتوجيهاته المفيدة.

كما يسرنا أن نوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام على إرشاداتهم

وآرائهم وإلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير عرفانا لهم بالجميل.

وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأول والأخير



إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من أكمل به الدين واتم به النعمة نبينا محمد

صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه التابعين له بإحسان إلى يوم الدين

اللهم إنا نسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا امين يا رب العالمين

يشرفني أن أهدي هذا العمل إلى العائلة الكريمة التي لطالما كانت لي سندا طيلة المسار الدراسي

وأخص بالذكر الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها والتي لولا الله ثم دعائها ما وفقت إلى هذا

وكذا الوالد الكريم أطال الله في عمره الذي لولا الله ثم توجيهه ما وفقت إلى هذا كله

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية عرفانا لهم بالجميل

أهديهم أسمى معاني التقدير والاحترام

إلى كل من جمعني بهم القدر في لحظة خير

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى من قاسمني هذا العمل حتى النهاية زميلي ورفيق دربي محمد

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

وأتمنى أن يفتح الله علينا أبواب الخير والبركة وأن يكون هذا العمل المنجز

بداية لآفاق جديدة.

محمد الأمين



إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه ونسأل الله أن ينال أجر هذا الجهد.

إلى والدتي العزيزة حفظها الله وجازاها عنا خير جزاء.

إلى عائلتي مصدر قوتي، أخواتي من نشأت معهم وكانوا عونا لي.

إلى أختي الكبرى التي هي أمي الثانية حفظها الله هي وزوجها وابنها.

إلى كل من يصلهم رحمي.

إلى رفقاء الدرب وأخلائي وأخص بالذكر عبد الرحمان، يوسف، حناشي وعبد الرحمان.

إلى الذي لن أنساه بدعائي إن شاء الله صديقي وأخي حسام رحمه الله.

إلى من عمل معي بكد وشاركني في إنجاز هذا العمل صديقي وأخي لعجاج محمد الأمين.

إلى أصدقاء الدراسة الذين عشت معهم أجمل اللحظات أدام الله عشرتهم.

إلى كل من لهم ذرة حب لنا في قلوبهم.

بوجنبل محمد

FREE PRINTABLE INVITATION - BAGVANIA.COM

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير محددات القطاع الفلاحي على روابط الجذب الخلفية الكلية، لهذا القطاع في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، وهذا بناءا على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك، والمنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختيار المتغير التابع باستخدام نموذج ليونتيف لجداول المدخلات– المخرجات والمتمثل في روابط الجذب الخلفية الكلية، أما المتغيرات المستقلة فقد تم أخذ كل من الاستثمار الفلاحي وسعر النفط ومعدل التضخم ومساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، حيث وجدت هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي وذلك بدعم القطاع ومرافقة المستثمرين الخواص، والتقليل من الواردات الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: نموذج ليونتيف، روابط الجذب الخلفية، الاستثمار الفلاحي، سعر النفط، معدل التضخم، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

فهرس المحتويات

كلمة الشكر ----------
الاهداء ----------
الملخص----------
فهرس المحتويات----------
فهرس الاشكال----------
فهرس الجداول ----------
المقدمة----------أ-هـ
الفصل الأول:الاطار النظري للتشابك الاقتصادي والقطاع الفلاحي ---------- 7
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتشابك الاقتصادي ---------- 8
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التشابك الاقتصادي ---------- 8
الفرع الأول: مفهوم العلاقة التشابكية بين القطاعات ---------- 9
الفرع الثالث: إعداد جدول المدخلات والمخرجات: ---------- 10
المطلب الثاني: مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة المعاملات الكلية ----------12
الفرع الأول: نموذج ليونتيف ---------- 12
الفرع الثاني: مصفوفة المعاملات الفنية:---------- 14
الفرع الثالث: مصفوفة المعاملات الكلية: ---------- 16
المطلب الثالث: مؤشرات التشابك الاقتصادي ----------17
الفرع الأول: روابط الجذب الخلفية: ---------- 17
الفرع الثاني: روابط الجذب الأمامية---------- 19
الفرع الثالث: منهجية تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد:---------- 21
المبحث الثاني: نظرة عامة حول القطاع الفلاحي----------23
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي ----------23
الفرع الأول: مفهوم الفلاحة---------- 23
الفرع الثاني: وظائف الفلاحة---------- 25
الفرع الثالث: أهمية القطاع الفلاحي ---------- 27
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي ----------31
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي ---------- 31
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الفلاحي: ---------- 32
الفرع الثالث: متطلبات الاستثمار الفلاحي: ---------- 33
المطلب الثالث: السياسات والبرامج المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي----------35
الفرع الأول: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي ---------- 35

الفرع الثاني: مؤسسات التمويل الفلاحي---------- 41
الفرع الثالث: أسباب فشل السياسات وأليات النهوض بالقطاع الفلاحي---------- 52
خلاصة الفصل: ---------- 56

الفصل الثاني: محددات الارتباطات الخلفية للقطاع الفلاحي---------- 57

المبحث الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL ---------- 58

المطلب الأول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي ----------58
الفرع الأول: تعريف السلسلة الزمنية ---------- 58
الفرع الثاني: السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة---------- 58
الفرع الثالث: اختبار جذر الوحدة---------- 60
المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك ----------63
الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك---------- 63
الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك ---------- 64
المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL ----------65
الفرع الأول: مميزات نموذج ARDL ---------- 66
الفرع الثاني: منهجية نموذج ARDL ---------- 66

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للمؤشرات محل الدراسة ---------- 68

المطلب الأول: التحليل الوصفي للروابط----------68
الفرع الأول: الروابط الخلفية المباشرة---------- 68
الفرع الثاني: الروابط الخلفية الكلية ---------- 69
الفرع الثالث: الروابط الأمامية المباشرة---------- 69
الفرع الرابع: الروابط الأمامية الكلية---------- 70
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ----------71
الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (PUB)----------71
الفرع الثاني: نصيب القطاع الفلاحي من اجمالي الواردات ---------- 72
الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات ---------- 73
الفرع الرابع: مجموع الطلب الوسيط للقطاع الفلاحي ---------- 74
الفرع الخامس: مجموع الاستهلاك الوسيط للقطاع الفلاحي ---------- 75
المطلب الثالث: أهم القطاعات المتعاملة مع القطاع الفلاحي----------76
الفرع الأول: مشتريات القطاع الفلاحي ---------- 76
الفرع الثاني: مبيعات القطاع الفلاحي ---------- 77

المبحث الثالث: الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL ---------- 78

المطلب الأول: عرض المتغيرات ودراسة خصائصها ----------78

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ---------- 78
الفرع الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة ---------- 78
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL----------87
الفرع الأول: اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة تقدير نماذج ARDL. ---------- 88
الفرع الثاني: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL---------- 88
الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج ---------- 91
الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج (Stabliy Test) ---------- 93
خلاصة الفصل: ----------97
خاتمة: ----------98
قائمة المراجع: ---------- 100
الملاحق:----------102

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول المدخلات – المخرجات	06
02	نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF على السلسلتين Y و D (Y)	74
03	نتائج اختبار الحدود (Bounds test)	83
04	نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ	83
05	تقدير (ARDL) نموذج لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل	84
06	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)	86
07	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test	87

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الروابط الخلفية المباشرة للقطاع الفلاحي (1990-2020)	62
02	الروابط الخلفية الكلية للقطاع الفلاحي (1990-2020)	63
03	الروابط الأمامية المباشرة للقطاع الفلاحي (1990-2020)	64
04	الروابط الأمامية الكلية للقطاع الفلاحي (1990-2020)	65
05	مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام (1990-2020)	66
06	نصيب القطاع الفلاحي من إجمالي الواردات (1990-2020)	67
07	مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات (1990-2020)	68
08	مجموع الطلب الوسيط للقطاع الفلاحي (1990-2020)	69
09	مجموع الاستهلاك الوسيط الفلاحي (1990-2020)	70
10	مراحل وخطوات اختبار جذر الوحدة	73
11	اختبار فترات الإبطاء حسب معيار (sc)	82
12	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	86
13	نتائج اختبار CUSUM	89
14	نتائج اختبار CUSUM of Squares	90

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات إلى جانب قطاعات السياحة والمناجم...الخ، والتي تشكل موردا هاما للجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، والتي يمكن التعويل عليها لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل من جهة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، ولتجنب لا استدامة في تمويل الخزينة العمومية كنتيجة للتقلبات التي يعرفها سوق المحروقات من حين لآخر. حيث يرى العديد من الباحثين أن نمو القطاع الفلاحي هو أساس تطور الدول النامية، وبشكل خاص التي تمتلك منها الإمكانيات المادية، المالية البشرية والطبيعية اللازمة على غرار الجزائر. وهو ما أكده البنك الدولي في تقرير التنمية لسنة 2008 " إن نمو القطاع الفلاحي كان بذرة الأساس للثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر، كما أن نمو قطاع الفلاحة في الصين، الهند والفيتنام يعتبر المبشر والعامل الرئيس لنشوء الصناعة في تلك البلدان".

من القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى تنويع الاقتصاد الجزائري هو قطاع الفلاحة، في ظل كبر مساحة الجزائر والتزايد الكبير في عدد السكان وارتفاع نسبة الشباب منهم. حيث شهد القطاع الفلاحي في الجزائر، تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج والمخططات التنموية للنهوض بالقطاع، أبرزها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR سنة 2000، استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي (2014/ 2000) وكذا وضع مجموعة من الصناديق لدعم وتطوير القطاع الفلاحي.

كل هذه السياسات والبرامج التي شهدها القطاع الفلاحي خلال المراحل السابقة، تحتاج إلى تقييم موضوعي لأداء القطاع وتشخيص مكان الخلل واقتراح الحلول الممكنة، لكن ليس بمعزل عن ارتباطات خطوطه الأمامية والخلفية بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي تعتبر مؤشرات مهمة لقياس درجة التشابك القطاعي، ومعيارا لمعرفة مدى قدرة القطاع الفلاحي في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية كقطاع محوري، حيث يعتبر جدول المدخلات- المخرجات للاقتصادي ليونتيف نموذجا مناسبا لتقييم آداء القطاع الفلاحي من خلال مختلف مؤشراته خلال الفترة (2020/1990).

1- الإشكالية الرئيسية:

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية." هل هناك تحسن في قيمة مؤشرات الترابط الاقتصادي للقطاع الفلاحي الجزائري منذ عام 1990 إلى غاية 2020 وفق نموذج تحليل المدخلات والمخرجات ليونتيف؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى

2-الأسئلة الفرعية:

- ماهي تغيرات وقوة درجة تشابكات القطاع الفلاحي الخلفية خلال فترة الدراسة؟
- كيف تساهم السياسات والبرامج الاقتصادية في تطوير القطاع الفلاحي؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل بين روابط الجذب الخلفية الكلية ومحددات؟ القطاع الفلاحي

3-الفرضيات:

- يتميز القطاع الفلاحي بروابط جذب خلفية قوية طوال فترة الدراسة.
- تساهم السياسات والبرامج الاقتصادية في دفع عجلة التنمية الفلاحية.
- نتوقع وجود علاقة تكامل مشترك فب المدى الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

4-أهمية الدراسة:

- تزويد صناع القرارات الاقتصادية الجزائرية بالمعلومات التي تساعدهم في اختيار استراتيجية لدعم القطاع الفلاحي نظرا لأهميته في الإنتاج السلعي وخلق فرص عمل تحد من معدلات البطالة، ومساهمته في النمو الاقتصادي.
- ابراز حجم العلاقات التشابكية بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تزداد أهمية الدراسة لندرة الدراسات المنهجية التطبيقية السابقة حول الموضوع (حسب علم الباحث).
- ابراز أثر القطاع الفلاحي في الجزائر بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات من خلال تسليط الضوء على أثر هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية ومعرفة الروابط الأمامية والخلفية.

- تمكن نتائج البحث من تقييم كمي لدور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري باعتباره قوة محركة للاقتصاد الوطني وكيفية تعزيز دوره.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام بالمضوع كدافع شخصي ورغبة ذاتية.
- لجهلنا بنتائج الدراسة.
- الحيوية الحالية لموضوع التنويع الاقتصادي.
- لقلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

6- أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على العديد من الأمور المتعلقة بالقطاع الفلاحي من أهمها:

- إعطاء لمحة موجزة عن تقنية تحليل المدخلات والمخرجات لمعرفة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني.
- عوامل ومحددات القيمة المضافة في القطاع الفلاحي.
- تقديم القطاع الفلاحي كبديل يمكن الاعتماد عليه للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.
- ضرورة وضع خطة تنموية محكمة للنهوض بالقطاع الفلاحي.
- إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

7- الدراسات السابقة:

- دراسة زهير عماري، وهي مجلة الاستراتيجية والتنمية تحت عنوان "تقييم آداء القطاع الزراعي في الجزائر باستخدام نموذج ليونتيف خلال الفترة من (2018/1974)" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آداء القطاع الزراعي في الجزائر من خلال مؤشرات الترابط القطاعي باستخدام نموذج ليونتيف، ومدى قدرة القطاع الزراعي في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية.

  وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع الزراعي يمتلك قوة جذب أمامية كبيرة وفعالة، مقابل امتلاكه لقوة جذب خلفية متدهورة.

- دراسة د. قوري يحي عبد الله، تحت عنوان" محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من (1990/ 2016)" حيث كان الهدف من الدراسة إيجاد محددات نمو القطاع الفلاحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وقد توصلت نتائج الدراسة: إلى وجود ضعف نسبي في تأثير نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وكذلك معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري على الخارج محددات أساسية لتفسير نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الدراسة أظهرت أيضا وبشكل خاص العلاقة الموجبة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الجزائر.

- دراسة د. مرزق سعد، د. زيان نورة، تحت عنوان" واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة من (2017/1990)" حيث هدفت هذه الدراسة إلى ابراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وأظهرت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة، وحسب النموذج فأن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار59.34%، ويؤدي التغير بوحدة واحدة في الصادرات الزراعية، الإنتاج الزراعي، القيمة المضافة للناتج الزراعي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بـ (0.37) (0.33) (0.99) على التوالي.

8- حدود الدراسة:

- الحد المكاني: دراسة القطاع الفلاحي في الجزائر.
- الحد الزماني (الإطار الزماني): دراسة للفترة الممتدة من (2020-1990).

9- منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في التعريف بنموذج ليونتيف وكل المؤشرات المرتبطة به والمنهج التحليلي في جمع البيانات والمعلومات المساعدة على وصف متغيرات الدراسة من مختلف المراجع وقواعد البيانات المتاحة، وعبرنا عنها تعبيرا كميا وكيفيا دون تحيز منا، وقمنا بعد ذلك بالتحليل الدقيق لها بعد تنظيمها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للإشكالية المطروحة.

10- صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة جملة من الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة الحصول على الكتب، المراجع في موضوع دراستنا وخاصة على مستوى المكتبة بالكلية وبالجامعة مما اعتمدنا بشكل كبير على المقالات والمذكرات.
- صعوبة الحصول على البيانات وغياب مصداقياتها وتضارب معطياتها.

11- محتوى البحث:

لدراسة الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة فيه قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، وتتبعهما خاتمة عامة.

- الفصل الأول: الإطار النظري للتشابك الاقتصادي والقطاع الفلاحي

متضمنا هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول حمل عنوان الأطار المفاهيمي والنظري للتشابك الاقتصادي، والثاني نظرة عامة حول القطاع الفلاحي.

- الفصل الثاني: محددات الارتباطات الخلفية للقطاع الفلاحي

وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث: الأول تضمن عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL، والمبحث الثاني التحليل الوصفي للمؤشرات محل الدراسة والمبحث الثالث تضمن الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL، ونختم دراستنا بخاتمة عامة تم من خلالها سرد مجموعة النتائج النظرية والتطبيقية مع عرض بعض التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

مقدمة الفصل الأول:

من ضمن الأولويات التي تسعى لها الدولة الجزائرية هي التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ومن بين القطاعات التي يعول عليها هي القطاع الفلاحي، كما أن له دور هام في دفع المنظومة الاقتصادية وهذا من خلال علاقته التشابكية مع باقي القطاعات، وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لعلاقة التشابك الاقتصادي

المبحث الثاني: نظرة عامة حول القطاع الفلاحي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتشابك الاقتصادي

يشكل التشابك الاقتصادي مسألة غاية في الأهمية لما لها من تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات الجارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى اعتماد كل قطاع على القطاعات الأخرى، فهو ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية أو العلاقات بين المدخلات والمخرجات وبالتالي فهو يسهم في تعريف الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التشابك الاقتصادي

يشكل التشابك الاقتصادي مسألة غاية في الأهمية لما لها من تأثير على تحليل وفهم واقع حجم المعاملات الجارية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى اعتماد كل قطاع على القطاعات الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم العلاقة التشابكية بين القطاعات

إن مفهوم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية يرتكز إلى تحليل معالم العالم الاقتصادي واسيلي ليونتيف ، الذي قام بتطوير إطار تحليلي يعتمد على ما يعرف بتحليل المدخلات والمخرجات ، حيث تصور جداول المدخلات والمخرجات العملية المعقدة للإنتاج وكيف أن ناتج قطاع ما هو إلا مدخلات لقطاعات أخرى، ويصور هذا التمثيل كيفية استعمال السلع والخدمات في توليد الدخل والقيمة المضافة داخل القطاعات المختلفة ، إن جداول المدخلات والمخرجات تصف تدفق السلع والخدمات بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الاقليمي أو الوطني ، وتحاول قيام العلاقة بين صناعة معينة وصناعات أخرى ، أو قطاع معين بالقطاعات الأخرى .

ويقوم تحليل العلاقة التشابكية على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصادي الوطني ،فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكي ينتج، هذا إلى جانب أن إنتاجه سوف يوجه إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وأيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محليا ودوليا ، وذلك بهدف تحديد حجم الإنتاج (المخرجات) لكل قطاع لكي يستطيع أن يلبي

إحتياج القطاعات الإنتاجية الأخرى ، واحتياجات المستهلكين دون أن يحدث اختناق في الاقتصاد الوطني ، حيث يفترض أن إنتاج كل قطاع ينقسم إلى قسمين أساسيين :

- القسم الأول: مخرجات تستخدم كمدخلات وسيطية للقطاع نفسه أو كمدخلات وسيطية للقطاعات الأخرى

- القسم الثاني: مخرجات تستخدم كمنتج نهائي للاستهلاك المحلي وللتصدي، وتسمى الطلب النهائي. (المدهون، 2016، الصفحات 66-67)

الفرع الثاني: مفهوم نموذج المدخلات والمخرجات

يعد نموذج (المدخلات المخرجات) من أهم النماذج الرياضية المستخدمة في التخطيط الإقتصادي، خاصة بعد التطور الكبير في الحسابات الآلية مما يساعد في سرعة حل المشاكل ذات المتغيرات العديدة والمتداخلة. وقد توصل إلى هذا النموذج العالم الإقتصادي فاسيلي ليونتيف wassily leontief عام 1936 عندما قام بتطبيقه على الاقتصاد الأمريكي ونشر النموذج على هيئة ورقة بحثية بعنوان " العلاقات الكمية للمدخلات والمخرجات في النظام الإقتصادي للولايات المتحدة." وفي عام 1941 قام ليونتيف بإصدار أول كتاب يحوي النموذج وتفصيلاته مع تطبيقه على الاقتصاد الأمريكي تحت عنوان " هيكل الاقتصاد الأمريكي 1939-1919".

واسيلي ليونتيف روسي الأصل أمريكي الجنسية، ولد في 15 أغسطس 1906 بمدينة بتر وجراد، وحصل على دبلوم العلوم الاجتماعية والفلسفية من جامعة لينيجراد عام 1925، ثم عمل بمعهد بحوث الاقتصاد الدولي في كيل الألمانية. وعمل بالجامعات الأمريكية ابتداءا من عام 1930، كما حاز على العديد من الجوائز من بينها جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1973.

تعود الفكرة الأولى للنموذج إلى فرانسوا كينيه (1694-1774) في محاولته الشهيرة المعروفة باسم (الجدول الإقتصادي). ثم جاء كارل ماكس وقام (1818-1883) بتطوير الفكرة وإخراجها إلى حيز التحليل الكمي فيما عرف باسم (نظرية إعادة الإنتاج). ويهدف النموذج إلى تحليل علاقات التداخل

والتشابك في العملية الإنتاجية، حيث أن جزء كبير من المنتجات النهائية لعملية إنتاجية تعد مدخلات لعملية إنتاجية أخرى .... وهكذا. وبالتالي فإن النموذج يعمل على تحليل العلاقات بين قطاعات الاقتصاد القومي باعتبار كل منها مشتريا لمنتجات القطاعات الأخرى، وباعتبارها جميعا بائعة لمنتجاتها إلى جميع قطاعات الاستهلاك ومن هنا فإن النموذج يقدم صورة كمية لعلاقات التداخل والتشابك المتبادلة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي. كما يساعد على تحديد كم المدخلات اللازمة لإنتاج مختلف المنتجات وفقا للفن الإنتاجي المستخدم. (مصطفى و سمير، 1999، الصفحات 266-268)

الفرع الثالث: إعداد جدول المدخلات والمخرجات

عند وضع جدول المدخلات والمخرجات، لابد من وضع الافتراضات حتى نستطيع بناء النموذج أهمها:

1- يقوم كل قطاع بإنتاج سلعة وحيدة وكل سلعة تنتج في قطاع وحيد.

2- معرفة أو تقدير حجم الطلب النهائي على إنتاج كل القطاعات.

3- ثبات الأسعار.

4- زيادة إنتاج قطاع معين تؤدي إلى زيادة مشترياته من القطاعات الأخرى بنفس النسبة وبالتالي يبقى الطلب على منتجات كل قطاع مساوي لحجم عرض لهذا القطاع.

بأخذ هذه الافتراضات بعين الاعتبار يمكن وصف أو وضع نموذج بين حركة المنتج لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد. وكذلك استخدام كل قطاع وذلك كما يلي:

أولا: إن إنتاج كل قطاع يستهلك بأحد الشكلين:

1- استهلاك وسيط: حيث يستهلك جزء من إنتاج قطاع من قبل قطاعات الاقتصاد بما فيها القطاع نفسه، مثلا جزء من إنتاج قطاع الصناعة يستهلك من قبل قطاعات الاقتصاد كاستهلاك وسيط.

فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بالمعدات (جرارات، محاريث...) ويستهلك هو نفسه جزءا من إنتاجه كمعدات إعادة إنتاج....

2- استهلاك نهائي لطلب نهائي أي ما يتبقى من إنتاج كل قطاع بعد استهلاك جزء منه كاستهلاك وسيط يذهب للاستهلاك النهائي، ويتكون هذا الجزء من:

- الإستهلاك الخاص
- الإستهلاك العام.
- الصادرات.
- الاستثمار.

ثانيا: حتى ينتج كل قطاع الحجم x فإنه يحتاج إلى مدخلات: وسائل الإنتاج، مواد أولية، عمل... ويحصل على هذه المدخلات من قطاعات أخرى، بالإضافة إلى قوة العمل ومدخلات أخرى مثل فائدة رأس المال والرسوم المختلفة، والتي ندعوها بالقيمة المضافة. (بيطار، الصفحات 109-110-111)

إعتمادا على هذه التفصيلات يمكن وصف جدول المدخلات والمخرجات لإقتصاد مؤلف من n قطاع فيما يلي:

جدول (1): جدول المدخلات -المخرجات

المدخلات / القطاعات	قطاع 1	قطاع 2	...	قطاع j	قطاع n	الطلب النهائي	المخرجات الإجمالية
قطاع 1	x_{11}	x_{12}	...	x_{1j}	x_{1n}	F_1	X_1
قطاع2	x_{21}	x_{22}	...	x_{2j}	x_{2n}	F_2	X_2
. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
القطاع i	x_{i1}	x_{i2}	...	x_{ij}	x_{in}	F_i	X_i
القطاع n	x_{n1}	x_{n2}	...	x_{nj}	x_{nn}	F_n	X_n
عوامل الإنتاج	V_1	V_2	...	V_j	V_n		
المدخلات الإجمالية	X_1	X_2	...	X_j	X_n		

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: مصفوفة المعاملات الفنية ومصفوفة المعاملات الكلية

سنتناول في هذا المطلب نوعين من المصفوفات والتي تم الاعتماد عليهم في دراستنا ونتكلم كذلك على نموذج ليونتيف

الفرع الأول: نموذج ليونتيف

1 – تعريف النموذج: لدراسة بنية الإنتاج لأي بلد نستخدم مثلما رأينا جدول المدخلات والمخرجات ولكن من أجل التنبؤ بالإنتاج الضروري لتغطية الطلب النهائي المستقبلي فإننا لا نستخدم جدول المدخلات

وإنما نموذج تنبؤ يعتمد على جدول المدخلات والمخرجات يسمى بنموذج المدخلات والمخرجات أو نموذج ليونتيف، من إسم الإقتصادي الأمريكي فاسيلي ليونتيف الذي يعتبر أول من وضع جدول المدخلات والمخرجات في سنة 1936 وهنا يجل التمييز بين جدول المدخلات والمخرجات وبين نموذج جدول المدخلات والمخرجات.

فجدول المدخلات والمخرجات هو عبارة عن مجموع مهيكل ومنسق للعلاقات المحاسبية المبينة لبنية الجهاز الإنتاجي والتوازنات بين الموارد والاستخدامات من النواتج. إذا كانت قيمة وفائدة جدول المدخلات والمخرجات لا تتكرر وليست محلا للنقاش، فإن بالعكس، قيمة النموذج الذي يدرس سلوك النظام الإقتصادي ترتبط بصحة الفروض وقدرة استعماله بنجاعة لحل المشاكل الواقعية.

يستعمل النموذج الإحصائي لليونتيف (في أغلب تطبيقاته) للتنبؤ بمستويات الإنتاج لفروع إقتصاد ما الضرورية لتغطية طلب نهائي معطى.

إن إنتاج أي فرع من الفروع على سبيل المثال الفرع "13" خشب لجدول ج.م.م لسنة 1979 يستخدم كإستهلاك إنتاجي في كثير من الفروع الأخرى. كما أن إنتاج الكثير من الفروع الأخرى يرتبط بدوره جزئيا بمستوى الإستهلاك الإنتاجي للفرع 13.

إن هذا الترابط بين الفروع، يجعل مستويات الإنتاج، لكل الفروع، الضرورية لتغطية الطلب الكلي، تأخذ بعين الإعتبار كل الإستهلاكات الإنتاجية للإقتصاد، وهكذا نرى أهمية تحليل المدخلات والمخرجات في تخطيط التنمية وكذالك في التنبؤ الإقتصادي.

2 – فرضيات النموذج: إن الفرضية الأساسية للنموذج هي ثبات المعاملات الفنية $\mathbf{a_{ij}}$ أي إستقرار بنية الجهاز الإنتاجي

- a_{ij} ثابت i.j = 1.2.3

هذه الفرضية التي عادة ما تكون صحية في المدى القصير والمتوسط (عام إلى خمسة أعوام) تستلزم مجموعة من الفرضيات والتي هي:

- ثبات دوال الإنتاج: أو غياب التقدم التقني، أي عدم تغيير الشروط التقنية للإنتاج وهذه الفرضية أي غياب التقدم التقني تعتبر غير مقبولة إلا في المدى القصير فقط.

- تناسب الإستهلاكات الإنتاجية لفرع ما مع مستوى إنتاج هذا الفرع أي فرضية مردودية السلم الثابتة: أي كل الإستهلاكات الإنتاجية لفرع تتغير تناسبيا مع إنتاج الفرع.

وهذه الفرضية بخصوص غياب وفورات الحجم ليست صحيحة إلا في المدى القصير.

- غياب الإحلال بين المدخلات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات. وهذا أيضا يصعب قبوله لأن تغيير الأسعار النسبية للمدخلات القابلة للإحلال يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في بنية الإستهلاك الإنتاجي للفرع.

مما سبق يمكن أن نستنتج حدود نموذج ليونتيف، لأن قوة أي نموذج تنتج أساسا من درجة قبول فرضياته وصلاحياتها. (أقاسم، الصفحات 245-246-247)

الفرع الثاني: مصفوفة المعاملات الفنية

هي مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج (A)، تبين أثر الأسلوب الفني المتبع في كل قطاع وهي صحيحة في المتوسط وتبين الاحتياجات المباشرة فقط لإنتاج وحدة واحدة من السلع والخدمات في كل قطاع، فالعلاقات الناشئة بين القطاعات من تبادل للسلع والخدمات تعكس مستوى التكنولوجيا. في بلد او منطقة معينة، وعليه فالتكنولوجيا سمة أساسية في تحليل المدخلات والمخرجات.

تتم معالجة مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج من خلال قسمة مكونات المدخلات في الاقتصاد على إجمالي الإنتاج المتكون عادة من المدخلات الوسيطة وإجمالي المستلزمات الأولية في القطاعات الاقتصادية إن حاصل هذه القسمة يمثل في المتوسط نسبة احتياجات القطاع iعلى سبيل المثال من

المستلزمات الوسيطة المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع iعلما أن مجموع هذه النسب يساوي الواحد الصحيح. وقد سمية هذه النسب بالمعاملات الفنية للإنتاج وهي بلا شك تبين الوزن النسبي لمستلزمات الإنتاج وأثر الاسلوب الفني للإنتاج السائد في كل فعالية أو قطاع فيها إذا كان أسلوب فني كثيف رأس المال أو أسلوب فني كثيف العمل كما يطلق عليها بالمعاملات لكونها تعكس لنا نصيب الوحدة الواحدة من مستلزمات الإنتاج.

وتقوم مصفوفة المعاملات الفنية أساسا على مصفوفة التبادل (المبادلات) القطاعية التي توضح العلاقة الاقتصادية المتبادلة والمتداخلة بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من الاستخدامات وتوزيعها للمنتجات. ويرمز لها بالرمز Xij. (الحمادي، 2010، صفحة 142)

وبعد ملاحظة جدول المدخلات والمخرجات فإنه حتى ينتج القطاع j الحجم X_j فانه يحتاج إلىX_{1j} من إنتاج القطاع الأول وX_{2j}من إنتاج القطاع الأول وهكذا ... وكذلك يحتاج إلى قيمة مضافةV_j .فإذا أخذنا هذا الحجم المستخدم في القطاع j، X_{1j} أو X_{2j}...كنسبة من إنتاج القطاع ذاته X_jفإننا نحصل على المعامل الفني أو التقني ونرمز له بالرمز $\mathbf{a_{ij}}$. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{a_{ij}=\frac{x_{ij}}{x_i}}$$

ويمكن تعريفه بأنه حصة الوحدة الواحدة لمنتجات القطاع ومن المدخلات X_{ij}، أو هو ما نحتاجه من القطاع i لإنتاج وحدة واحدة في القطاع j وعليه فإن:

$a_{11}=\frac{x_{11}}{X_1}$; $a_{21}=\frac{X_{21}}{X_1}$

$a_{12}=\frac{X_{12}}{X_2}$; $a_{21}=\frac{X_{22}}{X_2}$

تشكل مصفوفة المعاملات الفنية A:

$$A=\begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} \\ a_{21} & a_{22} \end{bmatrix}$$

من المهم التنبيه إلى أن المعامل الفني يختلف من اقتصاد لأخر، ويرتبط بمستوى التقني في هذا الاقتصاد أو ذاك، وهو ثابت على المدى القصير.

بعد التعرف على المعاملات الفنية يمكن كتابة النموذج الذي توصلنا إليه أعلاه بالشكل:

$$a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + a_{13}X_3 + \cdots + a_{1n} + d_1 = X_1$$

$$a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + a_{23}X_3 + \cdots + a_{2n} + d_2 = X_2$$

$$a_{n1}X_1 + a_{n1}X_2 + a_{n1}X_3 + \cdots + a_{nn} + d_n = X_n$$

حيث أن

$$a_{11} = \frac{x_{11}}{X_1} \Rightarrow x_{11} = X_1 . a_{11}$$

$$a_{12} = \frac{x_{12}}{X_2} \Rightarrow x_{12} = X_2 . a_{12}$$

الفرع الثالث: مصفوفة المعاملات الكلية

تعرف نتيجة طرح مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج من مصفوفة الوحدة بمصفوفة ليونتيف (I-A)، ومن خلالها نحصل على أحد أهم ركائز تحليل المدخلات والمخرجات والمتمثل في معكوس مصفوفة ليونتيف أو مصفوفة المعاملات الفنية الكلية المستخدمة لحساب قيم مضاعفات الإنتاج وتعطى بالعلاقة التالية:

$$B = (I - A)^{-1}$$

وتسمى كل قيمة من عناصر هذه المصفوفة بالمضاعف الجزئي لكونها تقيس الأثر المضاعف الناتج عن التغير في الطلب النهائي من المتطلبات الكلية للقطاع المنتج i بالقطاع المستخدم j، وعلى عكس

مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج التي لا تقيس الأثار غير المباشرة أو الثانوية المترتبة عن تغير في النشاط الإنتاجي لقطاع معين على باقي القطاعات، فإن مصفوفة المعاملات الفنية الكلية تعبر عن النفقات الكلية للإنتاج "والتي يمثل كل عنصر فيها الزيادة المباشرة وغير المباشرة في الناتج المطلوب أن يقدمها قطاع معين في حالة زيادة الطلب النهائي من القطاع المستخدم بوحدة واحدة"، وبتعبير اخر انها تمثل الزيادة التي تتطلبها المنظومة الإنتاجية بكاملها بشكل مباشر وغير مباشر من إنتاج القطاع i لإنتاج وحدة إضافية واحدة في القطاع j. وتمكننا كذلك مصفوفة ليونتيف من تقدير مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الكلي أو ما يعرف بالمستوى المطلوب من إنتاج كل صناعة لإشباع الطلب النهائي من خلال العلاقة الواسعة الاستخدام في التخطيط والمتمثلة في ضرب مصفوفة ليونتيف في متجه الطلب النهائي كما يلي (شرفي، 2020، صفحة 68)

المطلب الثالث: مؤشرات التشابك الاقتصادي

تتحدد مؤشرات التشابك الاقتصادي بالترابطات القطاعية في الاقتصاد الوطني والتي تكون عادة على نوعين أساسيين هما الترابط الأمامي والترابط الخلفي ومن خلالهما يمكن تحديد القطاعات المحورية أو الرائدة في الاقتصاد.

الفرع الأول: روابط الجذب الخلفية

في هذا الفرع سنتطرق لروابط الجذب الخلفية المباشرة والكلية

1- مؤشر روابط الجذب الخلفية المباشرة:

إن روابط الجذب الخلفية المباشرة تعبر عن نسبة اجمالي المدخلات من السلع والخدمات الوسيطة للقطاع (J) من مجمل القطاعات الإنتاجية التي لها علاقة تبادلية مع القطاع (J)، وكذلك يمكن أن تعرف بانها اجمالي الاستهلاك الوسيط إلى اجمالي الاستخدامات الوسطية والمستلزمات الأولية. وتقاس بالصورة التالية:

$$Aj=Xij/Xj$$

وأن هذه الصيغة تعني أنه يمكن احتساب هذا النوع من الروابط من خلال مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج Aij. (الحمادي ع.، 2010، صفحة 186)

2- مؤشر روابط الجذب الخلفية الكلية:

يقوم هذا المؤشر على أساس المدخلات المباشرة وغير المباشرة من كافة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد واللازمة لضمان تدفق وحدة واحدة من منتجات القطاع (j) إلى الطلب النهائي، ويمكن حساب مؤشر روابط الجذب الخلفية الكلية حسب الخطوات التالية:

-من جدول المدخلات والمخرجات تحسب مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج (**A**) وذلك من خلال الصيغة التالية :n ,... 1,2 = j ، i، $a_{ij}=\frac{x_{ij}}{x_i}$

حيث x_{ij}هي مقدار المدخلات الوسيطية للقطاع (j)منتجة من القطاع (i).

والمعاملات الفنية للإنتاج هي المقادير اللازمة لإنتاج وحدة في قطاع معين بالاعتماد على مدخلات القطاعات الأخرى.

حساب معكوس مصفوفة فاسيلي ليونتيف (W. Leontief) والتي تمثل روابط الجذب الخلفية الكلية (k) وفق العلاقة

K= (I -A) حيث (I) : مصفوفة الوحدة (I-A) : مصفوفة ليونتيف

ومن المصفوفة (K) يتم حساب قيمة مؤشر روابط الجذب الخلفية الكلية للقطاع (j) والتي تمثل الأثر الكلي للسحب وفق العلاقة التالية. $K_j = \sum_{i=1}^{n} K_{ij}$

أي أن روابط الجذب الخلفية الكلية للقطاع (j) تمثل مجموع معاملات العمود (j) في المصفوفة (K)، وإذا تحقق (Kj>1) دلّ ذلك على تمتع القطاع بروابط جذب خلفية كلية قوية، مما يعني قدرته المرتفعة

على تعميم التشابك الخلفي من خلال استخدامه لمنتجات القطاعات الأخرى (بشكل مباشر وغير مباشر) كمدخلات وسيطة في عمليته الإنتاجية.

وللإشارة فإن (Kj) هي مجموع روابط الجذب الخلفية المباشرة (Aj) وروابط الجذب الخلفية غير المباشرة (Zj)، ونحصل على هذه الأخيرة وفق العلاقة: Zj =Kj-Aj

.

في حين وانطلاقا من مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج (A) يمكن حساب (Aj) كما يلي: (حجاب، 2019، الصفحات 289-290): $\boldsymbol{A_{i=\frac{\sum_{i=1}^{n} K_{ij}}{x_j}}} = \sum_{i=1}^{n} a_{ij}$

حيث: $\sum_{i=1}^{n} K_{ij}$ المشتريات من المدخلات الوسيطية للقطاع (j) المستخدمة لإنتاج X_j

الفرع الثاني: روابط الجذب الأمامية

في هذا الفرع سنتكلم على روابط الجذب الأمامية المباشرة والكلية

1- مؤشر روابط الجذب الأمامية المباشرة

تمثل روابط الجذب الأمامية المباشرة نسبة مبيعات القطاع i من مخرجاته لمختلف القطاعات والفروع الإنتاجية التي تستخدم هذه المخرجات كمدخلات وسيطية في أنشطتها الإنتاجية إلى مجمل مخرجات ذلك القطاع، أو مبيعاته لمختلف القطاعات. وهذا يعني الطلب الوسيط إضافة الى الطلب النهائي.

والمعلوم أن الطلب النهائي ينطوي على العديد من المفاهيم الاقتصادية المعبرة عن متغيرات داخلية وأخرى خارجية (دولية)، مثل الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي والاستثمار والتغير في المخزون والواردات والصادرات.

ويمكن ان نكتب الصيغة المعبرة عن رابطة الجذب الأمامية بالصور التالية:

روابط الجذب الأمامية = (اجمالي مخرجات القطاع i للطلب الوسيط) / (اجمالي الطلب للقطاع i)

ولابد من التذكير بأن هذه الروابط تقاس وفقا للاقتصادي ليونتيف بطريقة مختلفة وذلك من خلال مصفوفة المعاملات الفنية حيث أن خانات صفوف هذه المصفوفة تعبر عن تلك الروابط Ai ومن ثم فان:

Ai=$\sum_{i=1}^{n} Aij$ أي بواسطة Aij=Xij/Xj(الحمادي ع.، 2010، الصفحات 170-171)

2- مؤشر الروابط الجذب الأمامية الكلية:

ويقوم على أساس الزيادة الكلية المحققة في إنتاج قطاع معين (i) حدثت جراء زيادة بوحدة واحدة في الطلب النهائي لكل القطاعات، إذن أن زيادة الإنتاج من القطاعات (i) لتلبية زيادة المدخولات الوسيطة لهذه القطاعات ولحسابه Leroy Jones على ضرورة اعتماد مصفوفة التوزيع (H) بدل مصفوفة معاملات الانتاج، ويكون ذلك كما يلي.

من جدول المدخلات والمخرجات تحسب مصفوفة معاملات التوزيع (H) وفق الصيغة

التالية : $\boldsymbol{H_{ij}=\frac{x_{ij}}{x_j}}$ ، i ، j =1,2 ,...n حيث x_{ij}:المخرجات الوسيطية من القطاع (i) للقطاع (j).

X_i: الطلب الإجمالي على إنتاج القطاع (i)

وأكد لوري جونز، أن معاملات هذه المصفوفة هي التي تمثل الأثر المباشر لروابط الجذب الأمامية، وهي تعكس نسبة قيمة مبيعات كل قطاع للقطاعات الانتاجية الأخرى إلى إجمالي طلب (النهائي والوسيط) لذلك القطاع، أيأن روابط الجذب الأمامية المباشرة للقطاع (i) تعطى بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{H}_{\boldsymbol{i}=\frac{\sum_{j=1}^{n} x_{ij}}{\boldsymbol{x_i}}} = \sum_{j=1}^{n} h_{ij}$$

-تحسب مصفوفة معاملات الجدب الأمامية الكلية (B) وفق العلاقة: $B = (I - H)^{-1}$

ومن المصفوفة(B) يتم حساب مؤشر روابط الجذب الأمامية الكلية للقطاع (i) والذي يمثل مؤشر الأثر الكلي للدفع وفق العلاقة التالية: $B_i = \sum_{j=1}^{n} b_{ij}$

أي أن B هي مجموع معاملات السطر(i) في المصفوفة (B) وإذا تحقق ($B_i > 1$) دلّ هذا أن القطاع يتميز بروابط جذب أساسية كلية قوية، مما يعني قدرته الكبيرة على تعميق التشابك الأمامي بتقديم مخرجاته كمدخلات وسيطة للقطاعات الإنتاجية الأخرى. (حجاب، 2019، الصفحات 190-191)

الفرع الثالث: منهجية تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد

يتم تشخيص القطاعات المحورية في الاقتصاد الوطني من خلال عملية احتساب قيمة روابط الجذب الأمامية والخلفية للفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تساعدنا كثيرا على وضع نظام الأولوية القطاعية، وبالتالي تشخيص القطاعات المحورية.

ومن الممكن ترتيب القطاعات الرائدة وفقا لقيمة روابط الجذب الأمامية (U_i^f) أو ترتيبها على أساس قيمة الجذب الخلفية (U_j^b) أو يجري ترتيبها تأسيسا على قيمتي (U_i^f) و(U_j^b) معا. والحالة الأخيرة هي الأكثر ميولا من الحالات الثلاث. وعند حصول مفاضلة بين هاتين القيمتين لأغراض اختيار القطاعات الرائدة فإن بعض الاقتصادين ومنهم الاقتصادي المعروف (هيرشمان) يؤكد رجاحة قيمة

روابط الجذب الخلفية (U_j^b) لاختيارات تتعلق بقدرة هذه الروابط على خلق السوق، إذ أن توافر السوق أكثر قوة في التأثير من مجرد تقديم مدخلات الانتاج.

وتجدر الإشارة إلى أنه يحتمل حصول تساوي قيمتي (U_j^b) و (U_i^f) في أكثر من قطاع ففي هذه الحالة يستعان بعاملات الاختلاف (CO-EFFICIENT VARATION) لترتيب القطاعات الرائدة، إذ تعبر هذه المعاملات عن حجم وتوزيع المغردات أو الكميات المستخدمة من السلع والخدمات من كافة القطاعات الإنتاجية أو مفردات مبيعات القطاع لجميع القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني. وفي الوقت الذي تظهر فيه قيم (U_j^b) و (U_i^f) مستويات أو حجم التشابك القطاعي الذي يحققه قطاع معين، فإن معاملات الاختلاف تعكس مدى تعددية (الانتشار) أو تركيز روابط ما مع الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى بالاتجاهين المذكورين، فقد يحصل أن قطاعا معين تتسم فيه قيم(U_j^b) بالإرتفاع لكنه لم يسهم في تغذية أكثر من قطاع أو قطاعين .كما يمكن أن تتسم قيم (U_i^f) بالارتفاع في قطاع، إلا أنه لم يعتمد إلا على قطاع أو قطاعين أو ثلاثة في حصوله على مدخلاته، وبالتالي فإن معاملات الاختلاف تقيس لنا مثل هذه الحالات سواء فيما يتعلق بروابط الجذب الخلفية أو الأمامية

وكلما كانت قيمة معاملات الاختلاف لروابط الجذب الأمامية (U_i^f) لقطاع ما مرتفعة فإن ذالك يعني أن مخرجات هذا القطاع تباع لفرع أو قطاع واحد أو عدد قليل من الفروع في الاقتصاد الوطني، وبعبارة ثانية، أن يتأثر أحد القطاعات أو بعضها القليل بالنصيب الأعظم من منتجات هذا القطاع، في حين إذا كانت قيمة معاملات الاختلاف لروابط الجذب الأمامية (U_i^f) منخفظة فإن ذالك يدل على أن عددا كبيرا من الفروع الاقتصادية يستخدم مخرجات القطاع وبكميات متوازية نسبيا

وتستحب مسألة احتساب معاملات الاختلاف بما فيها من دلالات وتأثيرات على نظام ترتيب القطاعات الرائدة، على روابط الجذب الخلفية لفروع وقطاعات الاقتصاد الوطني أيضا وحيث أن ارتفاع قيمة معاملات الاختلاف لروابط الجذب الخلفية (U_j^b) لقطاع ما تشير على أن القطاع يعتمد في مدخلاته على قطاع واحد أو بضعة قطاعات، أو قد يكون اعتماد هذا القطاع منصبا على واحد أو عدد قليل من

القطاعات الاقتصادية الأخرى، في حين أن انخفاض هذه القيمة يعني تعدد الفروع والقطاعات التي يستخدم هذا القطاع منتجاتها كمدخلات وبكميات معتدلة إلى حد ما

وبناءا على ما تقدم يمكننا ترتيب القطاعات أو الفروع الاقتصادية تنازليا أو تصاعديا، وبالتالي تشخيص القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني بطرق قياس مختلفة. فيمكن اختيار الأولويات الإنمائية للقطاعية وفقا لروابط الجذب الأمامية او بناءا على روابط الجذب الخلفية أو كليهما معا كما سبقت الإشارة. كما يمكن تحديد هذه الأولويات على أساس روابط الجذب الأمامية ومعاملات الاختلاف. ويتم اختيار الاولويات أيضا وفقا لروابط الجذب الخلفية للفروع الاقتصادية ومعاملات الاختلاف. ومن هذا يمكن ترتيب القطاعات الاقتصادية وتشخيص القطاعات المحورية منها بالاستناد على القيم الأربعة المذكورة أعلاه بصفة مشتركة وهي:

روابط الجذب الامامية، روابط الجذب الخلفية، معاملات الاختلاف لروابط الجذب الأمامية، معاملات الاختلاف لروابط الجذب الخلفية، وهذه الأخيرة أكثر دقة في التشخيص من الطرق التي سبقتها.

وخلاصة القول أن القطاع الرائد وفقا لروابط الجذب الامامية والخلفية الكلية ومعاملات الاختلاف هو ذالك القطاع الذي يتمتع بروابط جذب أمامية وخلفية كلية مرتفعة، ومعاملات اختلاف أمامية وخلفية منخفضة. وهذا ينسجم مع ما ذهبت إليه الدراسات المتخصصة ولاسيما التي قدمها الاقتصادي ألبرت هيرشمان. (المدهون، 2016، الصفحات 72-73-74)

المبحث الثاني: نظرة عامة حول القطاع الفلاحي

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر الإنتاج الزراعي من السياسات المستخدمة لتقوية الكفاءة الاقتصادية، وذلك لمساهمته في الناتج الداخلي لكل بلد، وما له من علاقات وروابط قوية مع باقي المنظومة الاقتصادية، فهو من أقدم النشاطات التي قام بها الأنسان.

ولمعرفة مدى أهمية هذا القطاع وسبل دعمه وما المفهوم العميق لهذا القطاع سنتناول أهم المطالب.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي

إن ازدياد عدد البشر أدى إلى زيادة حاجاتهم إلى الغذاء فاتجهوا إلى الاهتمام بالفلاحة في توفير حاجياتهم، ومن خلال الأهمية التي سيكتسبها هذا القطاع سوف نورد في هذا المطلب ماهية الفلاحة وما مدى أهميتها.

الفرع الأول: مفهوم الفلاحة

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعة مختلفة وعليه، ماذا نقصد بها؟ تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة. ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الاختلافات بينهم وبتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

1- تعريف الفلاحة:

لغة: إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق.

أما من حيث مدلول الكلمة العام فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية. فعندما نقول الحروب والثروات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض.

غير أن هذا التعريف لا يعكس او لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث اصبحت تقتصر فقط عل العمليات الخاصة برعاية التربية والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وادوية. كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين

والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلاك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.

2- تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة: وهو يركز على المفهوم الحديث الضيق للزراعة إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. (محجوبي، 2015/2014، صفحة 4)

3- تعريف الفلاحة حسب وزارة الفلاحة الأمريكية:

هي نظام إنتاجي يتماشى والمخططات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية، ويجل أن تعتمد على الدورات الزراعية ومخلفات المحاصيل الزراعية والسماد الحيواني للحفاظ على التربية وطبيعتها أي أن الزراعة التي واكبت التقدم الكبير في الإنتاجية وهي الزراعة العضوية.

4- تعريف شامل:

هي نشاط يقوم على اقتصادي يقوم على الزراعة وتربية الماشية والدواجن، وتدخل ضمن القطاع الاقتصادي الأول.

ومن التعريف يمكن أنستخلص خصائص الفلاحة (الزراعية) كمايلي:

- أحد النشاطات الاقتصادية الاساسية للمجتمعات الريفية.

- طريقة حياة متكاملة تستغرق يوما كاملا لدرجة أن اليوم نفسه يسلم نفسه للزراعة.

- ثقافة ترتبط بالطبيعة ارتباطا عضويا، وترتبط بالقيم الدينية ارتباطا وثيقا وبالحياة البسيطة التي تسودها العلاقات الاجتماعية الأولية.

- ترتبط بالعادات وتراث تقليدي ينفر من حياة المدنية المتسمة بالضجيج والأنانية والمصالح الخاصة. (حمودي، 2018، صفحة 4)

الفرع الثاني: وظائف الفلاحة

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الانشطة الزراعية منتجاتها المختلفة أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وتجارة وخدمات، وفيما يلي أهم الوظائف التي تقوم بها الفلاحة:

1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه "قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم "، أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان لزاما على الدول النامية عامة والجزائر خاصة تبني إستراتجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها القطاع ومن ثم تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والتي من أهمها سياسة لتشغيل. (الطاهر م.، 2007، صفحة 15)

2- تحقيق التكامل الإقتصادي بين القطاعين الصناعي والفلاحي:

بالرغم من الارتباط الزراعي والصناعي في الكثير من الفروع والصناعات غير أن الصناعات الغذائية تعتبر أهم الفروع الصناعية المرتبطة بالزراعة، حيث تعمل الصناعة على تحويل المحاصيل الزراعية وفق طرق وكيفيات تجعل هذه الأخيرة مواد جاهزة للاستهلاك، ومنها تظهر أهمية التكامل أو الترابط بين القطاعين.

3- زيادة الدخل الوطني:

يساهم القطاع الفلاحي في زيادة الدخل الوطني، فزيادة دخل الفرد عن طرق زيادة الإنتاج، أو عن طريق توفير مناصب العمل وبالتالي زيادة دخل الفرد ومنه زيادة الدخل الوطني.

4- مصدر للعملة الصعبة:

تسعى دول العالم ككل إلى زيادة مداخيلها من العملة الصعبة وذلك بزيادة صادراتها سواء بالقيمة أو بالكمية، وللقطاع الفلاحي دور هام من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في احتياجات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية التي تعتبر من أهم الموارد النسبية للتنمية الاقتصادية لدول العالم النامي ولتحقيق أكبر من العملات الأجنبية لابد من:

*إجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية.

*الإنتاج لتغطية السوق الداخلي وتصدير الفائض من الإنتاج الذي يتطابق مواصفات السوق الخارجية.

5- ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستراد هذه المنتجات.

6- توفير مناصب عمل واستقرار السكان:

تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص عمل للمشتغلين بالزراعة وفي مجال تخصصها بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل، وبما أن الفلاحة جزء من القطاع الإنتاجي الذي يشغل قسما كبيرا من المواطنين كان لابد من إعادة الاعتبار للعمل الزراعي وتهيئة الظروف التي تمكن من المحافظة على تمركز اليد العاملة المؤهلة في الأرياف وبالتالي التحكم في الهجرة ، وتقليص البطالة ، وذلك واضح بالجزائر حيث كانت سنة 1990 تبلغ 20.10% لترتفع سنة 1997 إلى 24.01%. (خديجة، 2011، الصفحات 5-6)

7- توفير المواد الأولية والمواد الغذائية:

إن الكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على عدة المواد الأولية الفلاحية وتنمية هذه الصناعات تعتمد على عدة عوامل من أهمها توفير المواد الخام بكميات كافية وتكاليف منخفضة بموصفات جيدة مناسبة للتصنيع وبهذا أنشأت علاقة متبادلة وقوية بين الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها، منها الخضروات والفواكه واللحوم والألبان...إلخ وكذلك تتطلب صناعة الغزل والنسيج والورق مثلا: توفير القطن والصوف ...إلخ.

وهناك وظائف أخرى نذكر منها:

– الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

-الفلاحة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع.

– الفلاحة تساهم في خلق سوق المواد الغذائية. (حمودي، 2018، صفحة 6)

الفرع الثالث: أهمية القطاع الفلاحي

نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل المستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990 والذي يمنح مرونة اكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية تجعل الفلاح يشاركه في تحديد السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الانتاج الفلاحي، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة ، وتطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين وتظهر أهمية القطاع الفلاحي من خلال:

1- مساهمة في توفير الغذاء لأفراد المجتمع (الأمن الغذائي):

حيث أن النشاط الفلاحي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان فالزراعة، تعتبر المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، ولذلك فإن تأخرها سوف يؤدي إلى تأثر القطاعات الأخرى، كما أنه يجب توفير هذا القطاع للمواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد المعتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية.

ولهذا فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الإقتصادي العالمي بعدما كانت تجارة السلع الصناعية في مطمح جميع البلدان.

ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة إلى زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة المساحات المروية ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن. (حمودي، 2018، صفحة 7)

2 – مساهمة في تأمن النقد الأجنبي:

إن الاهتمام بالقطاعي الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة إذا ما حقق هذا البلد المنتج للزراعة أذا ما حقق هذا البلد فائض في الانتاج الفلاحي .فتصدير هذا الفائض مقابل النقد الأجنبي يساعد في عملية التمويل، ومنه تصبح الفلاحة كمصدر تمويل لعملية التنمية، وذلك لا يتحقق إلا من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما يمتاز بها البلد من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير وفقا لما يمتاز بها البلد من مميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية : حبوب حبوب(قمح) تمور و حمضيات ...إلخ، إلا أن هذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة

الإنتاج في القطاع الزراعي الشيء الذي يؤدي إلى توسيع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي .

3- مساهمته في التقليل من البطالة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل، أي تعتمد على يد عاملة كثيرة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، ولهذا يمكن أن يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة، حيث يشتغل في هذا القطاع بالجزائر حوالي 26.6 من نسبة العاملين، رغم ذلك تبقى النسبة ضئيلة مقارنة مع باقي دول العالم، وهذا لكون أن العمل في القطاع الزراعي الوطني لازال يتسم بطابع الموسمية ، فالعمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، لذلك أغلب العمال فيه عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات المناخية التي يشهدها القطاعي الفلاحي من سنة إلى أخرى .

4 – مساهمته في تكوين رأس المال:

إن القطاع الفلاحي يلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى، فأي دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية ، حتما ستكون حاجتها فوق إمكانياتها المالية، ماعدا في الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث أن عوائدها تساعد في سد حاجاتها من رأس المال ،وهذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في قسط من رأس المال الضروري لذلك، خاصة مع انهيار أسعار المحروقات، الأمر الذي يحتم على الدول مثل الجزائر أن تهتم بالقطاع الفلاحي وتحوله إلى مصدرا لتكوين رأس المال كبديل عن قطاع المحروقات، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون القطاع الفلاحي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب عليه.

5 – مساهمته في توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي:

يوفر القطاع الفلاحي العديد من المواد الأولية للقطاع الصناعي، فالمواد الزراعية تستعمل في الصناعات الغذائية والحيوانية تستعمل مثلا لصناعة الجلود والألبسة ، وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات

الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل توفير الغذاء للمواطنين بصفة دائمة، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية وخاصة الموجهة للتصدير، والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة والسعي لإيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج الزراعي خاصة الأرياف، وبالتالي الحد من الهجرة الريفية إلى المدن.

فالجزائر تتوفر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الصناعة الغذائية، فقد لعب القطاع الخاص منذ التسعينات الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما ساعدت ودعمت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية .ومن أهم الصناعات نذكر منها صناعة الحبوب الزيتون، الألبان، المعلبات الغذائية ،التمور...إلخ ،لهذا تعتبر الصناعات الغذائية من أهم الدعائم الأساسية لتكوين البعد الإقتصادي الاستراتجي حيث تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان ومعالجة التشوهات الهيكلية التي يعاني منها أي إقتصاد.

6 – مساهمته في تحسين وضع الميزان التجاري:

وذلك من خلال زيادة القدرات التصديرية بالنسبة لبعض المواد والفواكه والحمضيات والحبوب، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى، ومنه فتوجيه الفائض من المنتجات الفلاحية نجو التصدير يحسن من وضعية الميزان التجاري للدولة وكذلك يوفر البيئة المساعدة للانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة يكون قد اكتسب فيها قوة ذاتية.

7– مساهمته في الناتج المحلي الخام:

يعتبر الناتج لزراعي مؤشرا هاما وذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الفلاحي، إذا أن كل دولة تسعى إلى تنمية ناتجها الزراعي، والجزائر بلد زراعي من الدرجة الأولى يملك مقومات زراعية هامة، وقامت ببذل جهود كبيرة عبر مختلف السياسات الزراعية الإصلاحية، كما يعبر هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام، إلا أن تأثير هذا القطاع في معدل النمو يعد

ضعيفا إذا ما قورن بقطاع المحروقات والخدمات وذلك لارتباطه القوي بالظروف الطبيعية والمنطقية السائدة التي تجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي الحقيقة نسبة مساهمته في معدل النمو الإقتصادي لا تتعدى 8

وعموما ، فإن القطاع الفلاحي هو قطاع يساهم في تكامل الاقتصاد الوطني من خلال التحقيق التفاعل بين القنوات بما في ذلك التكامل بين مختلف أنشطة الإنتاج الزراعي والمعالجة الصناعية للمنتجات الفلاحية وهذا في إستراتجية السلسة الغذائية، كما أن القطاع الفلاحي يساهم في تفعيل قطاع النقل الذي يقوم بنقل مختلف المنتجات الزراعية سواء للاستهلاك النهائي أو التصنيع، والتعليب والتغليف، كما أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي يساهم في تحسين النظام البيئي ومنه إعطاء مناظر طبيعية خلابة لمختلف مناطق بلاده ، مما يساهم في تنمية القطاع السياحي، إضافة إلى مساهمته في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، وما إلى ذلك من توفير العملة الصعبة خاصة عند تحقيق الاكتفاء الذاتي، فبدل توجيه الأموال إلى استراد المواد الغذائية توجيه الأموال إلى استيراد المواد الغذائية توجه لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى . (زليخة، 2016، الصفحات 122-124)

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي المحرك الأساسي لعملية التنمية الفلاحية والريفية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستثمار الفلاحي وأهميته ومتطلباته الرئيسية.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة بالقطاع الزراعي. وتتوقف هذه الإضافة على مدى ما يحققه الاستثمار الزراعي من كفاءة. ويعرف أيضا بأنه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (الأرض والعمل ورأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة. وتختلف هذه النتائج باختلاف

النظام الاقتصادي السائد. ويتم الاستثمار الفلاحي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من ناحية الشكل والتنظيم وسير العمل. غير أتن مفهوم الاستثمار الفلاحي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي. فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (تربية الدواجن، المجمعات الزراعية، الصناعية وغيرها). (غردي، 2012، صفحة 88)

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الفلاحي

أجمعت الحكومات والمنضمات في قمة الأرض الذي عقد حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992تحت شعار "الأرض بين أيدينا" على أنه من أجل تحقيق الارتباط بين أهداف التنمية الفلاحية وخصوصا هدف القضاء على الجوع واستدامة التنمية، يجب توفير زيادات ملموسة في الاستثمار الفلاحي وإن كان الأهم من ذلك هو الحاجة إلى تحسين نوعيته. كما أن فكرة هذا الاستثمار ليست وليدة الوقت الحالي وإنما نشأة منذ بداية الاهتمام بالتنمية الفلاحية وكانت أولى التقارير الرسمية الصادرة عن هذا الموضوع، تقرير 1947 الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة. حيث زاد الاهتمام بهذا العنصر منذ تلك الفترة حتى بلغ إجمالي الاستثمار المتراكم من قبل الفلاحين على المستوى العالمي حسب عملية قياسية أجريت قيمة رأس المال السهمي في الفلاحة والمقدر بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي، إذ زادت بنسبة 20% عن تلك المسجلة سنة 1990 هذا ما يمثل ما يقارب 26% من إجمالي الثروة لدى البلدان النامية (باستثناء البلدان النفطية). (منظمة الأغذية والزراعة العالمية، 2012، صفحة 11)

إن الاستثمار في القطاع الفلاحي سيفتح آفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والفلاحي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة أهمها:

- تحسين أداء وفعالية القطاع الفلاحي وإقامة مشاريع فلاحية جديدة.

– رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

– الادخال المتزايد لمختلف الابتكارات التكنلوجية الخاصة بالتقنية الفلاحية.

– زيادة العاملين في القطاع الفلاحي ومن ثم تشغيل الكثير من الايدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم.

– رفع نسبة تصدير المنتجات الفلاحية بعد أن كانت تستورد من الخارج وبذلك يتم توسيع حجم التبادل.

– تأمين الغذاء الذي هو من أهم دوافع الاستثمار الفلاحي والذي يعتبر من الموضوعات الهامة التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها، لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية. فهو يعني توفير الغذاء بكميات كافية ومستقرة وذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة، بالإضافة إلى توفير مخزون استراتيجي من المنتجات الخاصة الأساسية منها. (غردي، 2012، صفحة 93)

وعليه فإن الاستثمار الفلاحي يعني ولادة جديدة لمفصل اقتصادي فلاحي حيوي. فضلا عن استغلال مساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها، وأيضا إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى خلق مناطق فلاحية استراتيجية مهمة

الفرع الثالث: متطلبات الاستثمار الفلاحي

إن متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي متعددة وتحتاج بعضها لأن تتوفر بشكل كمي والبعض الأخر بشكل نوعي. وتتمثل هذه المتطلبات في الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني، والتي على أساسها يتم اختيار موقع المشروع الملائم بين الخيارات المتاحة وتحدد نوعية الإنتاج والتقنية المناسبة، مع تحديد كذلك متطلبات الخدمات المساندة ذات العلاقة بالإنتاج الفلاحي. (مصطفى س.، 2017، صفحة 31) ويمكن حصر أهم المتطلبات في العناصر التالية:

1 – الأراضي الصالحة للفلاحة والعمالة: يمثل توفر الأراضي الصالحة للفلاحة والعمالة العنصر الأساسي للاستثمار الفلاحي. وذلك يعتمد على مدى توفر المياه ومعدلات هطول الأمطار. كما أن توفر العمالة الفلاحية في المناطق الريفية يسمح بالتقليل من تكاليف عنصر العمل في الإنتاج الفلاحي.

2 – مصادر الثروة الحيوانية: يعتبر توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية من متطلبات الاستثمار الفلاحي في هذا المجال، حيث توفر أعدادا هائلة من الثروة الحيوانية إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تنميتها لتوفير المزيد من الاعلاف الحيوانية هذا فضلا عن إمكانية تربية الحيوان جنبا إلى جنب مع الإنتاج النباتي.

3 – اختيار موقع المشاريع الفلاحية: أي اختيار المشروعات الفلاحية من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الفلاحي بشتى مكوناته وكذا الجدوى الاقتصادية لجاذبية المستثمرين محليا وإقليميا ودوليا

4 – تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي: إن تحديد نوعية الإنتاج الفلاحي يعتبر من متطلبات الاستثمار الفلاحي، وهذا في إطار التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ضمن استراتيجياتها أو خططها التنموية المتوسطة وطويلة الأجل. مما يجعل عملية تحديد نوعية الإنتاج مرتبط بتحديد المشاريع الاستثمارية الفلاحية حسب المناطق المناسبة لهذه البيئات وهو ما يمكن من خلق توازن إقليمي في القطر الواحد.

5– تحديد التقنية الملائمة للإنتاج الفلاحي: يعتبر استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الفلاحي من متطلبات الاستثمار الفلاحي، لأنها عملية متجددة وكذلك لمواكبة التطور المتسارع في انتاج التقنية على المستوى العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة مخصبات للأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للفلاحة والنظافة والحصاد، بالإضافة إلى الأليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب. (غردي، 2012، صفحة 90)

6 – التمويل الفلاحي: ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض والتي من شأنها أن تحقق ميزتين:

–توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وامكانيات الفلاحين، والتي تعتبر كظمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

– تسهيل مصادر الحصول على القرض الفلاحي بعيدا عن كل الإجراءات البيروقراطية. (الطاهر م.، 2020، صفحة 245)

7 – التسويق الفلاحي: ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية وتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. ما من شأنه رفع الإنتاجية الفلاحية والعمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه. كما أن أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

8 – التصنيع الفلاحي: يعتبر وجود إمكانية التصنيع الفلاحي للمنتجات الفلاحية من متطلبات الاستثمار الفلاحي. حيث وجود هذه الإمكانيات تشجع على الإنتاج الفلاحي وتضمن للمزارع تصريف نسبة من إنتاجه السنوي بأسعار شبه معلومة، مما يدفعه إلى المزيد من الإنتاج من نفس المحصول وإلى تنويع المحاصيل استجابة لحاجة الصناعة.

9 – الخدمات الداعمة للقطاع الفلاحي: إن توفر الخدمات المساندة كالبحوث والإرشاد الفلاحي والنقل داخل المشاريع وخارجها وحماية البيئة والتربة من التدهور، وكذلك التخزين بصورة علمية من متطلبات الاستثمار الفلاحي. (الطاهر م.، 2020، صفحة 245)

المطلب الثالث: السياسات والبرامج المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي

في هذا المطلب سنقوم بعرض أهم السياسات والبرامج المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي

ونتطرق فيه إلى

1/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR سنة 2000:

أ- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR :

هو عبارة عن مجموعة أجهزة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية، من خلال المحافظة، الحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. وتتمثل هذه البرامج في

* برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.

* برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية.

* البرنامج الوطني للتشجير

* استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

* استصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات.

2 – أليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

* الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

* صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.

* الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

* القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

3 – أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA :

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى: الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية، الاندماج في الاقتصاد الوطني التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن، تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين، تحرير المبادرات على مستوى التموين والتصريف وتكييف الإنتاج، وترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي، ودمجه في الاقتصاد العالمي. (كتفي، 2005/2006، صفحة 7)

–يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:

–تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

– تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المحروقة بقدرتها العالية.

-تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وكافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.

- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوربية...)

- زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.

- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

كما قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي 55.9 مليار دج،46.8مليار دج خصصت لـــ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي.

- تأهيل النظام الإنتاجي.

- الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية، وثم تقسيم هذه الموارد.

وقد أصدرت وزارة الفلاحة هذا المقرر رقم000599 المؤرخ في جويلية 2000 المحدد لشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات.

بـــ - البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR:

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ بالحسبان إصلاح التوازنات البيئية وكذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيون عن طريق المخط الوطني للتنمية الريفية المستدامة **SNDRD**قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية حيث تدمج مبدأ تكافئ الفرص وكذلك مكافحة الفقر والتهميش، فهي تثمين لحركة الجوار ومشاركة السكان المحليين.

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات، منجزة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، وهي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح وتحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...)(Bedrani, 2008)

وتحت هذا الإطار، يشكل البرنامج الوني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، وعامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من جهة نظر اقتصادية واجتماعية.

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات وتحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تأطير المنشآت والخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، وكنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 قد تم الموافقة عليها بين سنة 2003 و2005 وكذلك خلال الفترة 2010-2016، من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر ب 370000 وكذا إنشاء 169000 منصب عمل.

2/ إستراتجية التجديد الفلاحي والريفي (2014/ 2000):

شرعت الجزائر في تنفيذ إستراتجية التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2009، وأساس هذه الإستراتجية يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، تهدف هذه الإستراتجية

إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

ويمكن القول أن إستراتجية التحديث الفلاحي والريفي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وأعرب عن هذا الخيار الاستراتجي في توجيهات 14 سبتمر2009، والذي أكد عليه رسميا من جديد في المؤتمر الوطني للتجديد الفلاحي والريفي 28فيفري 2009، في بسكرة، الهدف هو الحد من مواطن الضعف بين القطاع العام والخاص من خلال اشتراك أصحاب المصلحة القوية وظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية، وذلك من خلال دعم.

– الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب، القمح، ...الخ) لتغطية 75من الاحتياجات.

– التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكثيف الري، والتسميد والميكنة)

– تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي ل 1.6مليون هكتار سنة 2014.

– تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي.

– التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية. (حمودي، 2018، الصفحات 43–44)

أ– الدعم الثلاثة للاستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي والتي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:

التجديد الفلاحي من خلال إطلاق برامج التكثيف، العصرنة واندماج لميادين واسعة للاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين عرض المواد الواسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وأمن عن طريق العصرنة والدعم المالي والضمان الفلاحي).

– التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، وتحديد المناطق وشروط إنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين) والمتمثلة في خمس برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

– حماية الأحواض المائية.

– تسير وحماية الإرث الغابي.

– محاربة التصحر.

– حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي.

– التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوي القاعدي.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية وهدفه تحقيق الأمن الغذائي حددت أهدافه في:

– تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6 لسنة (2010/2017).

–زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

– دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان الريفية وهذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

– التسيير المستدام للأرأت الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.

خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم وخلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

بـــ – آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

نظام المعلومات لبرامج دعم الإنتاج الريفي.

النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.

-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر

عقد النجاعة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مدربات المصالح الفلاحية من أجل تحديد أهداف الإنتاج السنوية. (رياض، 2001، صفحة 101)

الفرع الثاني: مؤسسات التمويل الفلاحي

تنقسم المؤسسات التمويلية إلى نوعين وهي كالتالي:

أ-المؤسسات التي تمول الفلاح عينا: تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة الموارد التي هو في حاجة إليها ومن هذه المؤسسات نجد الشركة الزراعية للاحتياط SAP والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات CAPCS حيث تقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم قروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة، أو خدمات حرث...الخ. (محمد، 2004، صفحة 163)

حيث تقدم مثلا هذه القروض في موسم الحرث والزرع وكذا أيضا في مواسم جمع المحاصيل الزراعية ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التمويل للفلاح لأنه لا يتحصل على النقود وإنما يتحصل فقط على مواد عينية أو خدمات ومن ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط، ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة 4.5 %

بـــ - المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا: ض هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة لأموال سائلة لعملياته اليومية كشراء بعض حاجياته الخاصة أو أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية.

ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر نجد:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R: ابتداء من 13 مارس 1982 إلى يومنا هذا

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106 بتاريخ 1982/03/13 ، وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري ، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية أي المتمركزة على الزراعة، وكذا الحروف التقليدية في الأرياف وكل الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشئات الخاصة بالريف وهو بذلك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي الأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة) وهو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس مال ثابت) منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد.

-تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية

-مساعدة المسئولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها

تمويل الهياكل والأنشطة الإنتاجي الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع

-تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية

تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية. (حمودي، 2018، صفحة 46)

2-البنك الوطني الجزائري B.N. A: من سنة 1962 إلى 1982 أنشئ بنك الوطني الجزائري بمقتضى. القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13جوان 1966ليكون بذلك أداة لتخطيط المالي.

ودعامة القطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابه له وتتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحويل الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، وقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسات التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

وكانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي:

– تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستدينة.

– منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982 (حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

– منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص.

– تمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى مساهمته في رأس المال عدة بنوك أجنبية

– تمويل الجماعات المحلية.

3– الصناديق المالية: وتنقسم الصناديق المالية إلى قسمين هما كالتالي

-**الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** وتنقسم إلى ثلاثة صناديق (الصندوق الوطني للتنمية الاستثمار الفلاحي، صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي).

-**الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** وينقسم إلى ثلاثة صناديق (صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين).

أ/**الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** ويتمثل في ثلاثة صناديق: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2جمادى الثانية عام 1435 ه الموافق ل 2 أفريل سنة 2014، يحدد قائمة إرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، كما يأتي:

◄**الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي:**

-**في باب الإيرادات:**

* رصيد حساب التخصص الخاص رقم 067 -302الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي"

*مخصصات ميزانية الدولة.

* ناتج المرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق.

* نتائج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية

* الهبات والوصايا

* كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

-في باب النفقات:

*الاعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها (أشغال تحضير التربة. أشغال تهيئة التربة وحمايتها، عمليات التطعيم، اقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة " جمع، تجفيف تخزين أولي ...الخ).

*الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي والنباتي (إقتناء تجهيزات ضخ الماء، جلب ماء السقي، تهيئة مجالات السقي، جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء...)

*الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة (المحروقات المازوت الطاقة الكهربائية)

*تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري (استصلاح الأراضي، صرف المياه والتطهير، أعمال قلب التربة ونزع الأحجار البذور والشتائل، أدوات التصليح، أشغال الترميم والصيانة...)

*الإعانات المقدمة لدعم استعمال الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح)

* المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها. (حمودي، 2018، الصفحات 48-49)

◄صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

- في باب الإيرادات:

*رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 071- 302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

*مخصصات ميزانية الدولة

*نتائج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق.

*نتائج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية

*مساهمة المجموعات المكلفة بحماية النبتات

*ناتج أتاوى المراقبة الصحية المنصوص عليها في القانون رقم 88 -08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية 1408الموافق ل 26جانفي 1988.

*نتائج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتجات الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية التي تحدد تسعيرتها عن طريق التنظيم.

*الهيئات والوصايا.

*كل الموارد والمساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- في باب النفقات:

* النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية (إنجاز برامج التقييم البيولوجي للموافقة على المبيدات والأصناف، التكاليف المرتبطة بمعالجة المزارعات عن طريق الجو ...)

* النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة. (التعويض عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والمحاصيل المنجزة في إطار المكافحة

* النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات (المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.)

* النفقات المرتبطة بنشطات التنمية الصحة الحيوانية (تحسين تدخل المستخدمين البيطرين لتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الداخلية، التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية ...)

* النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية (تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاجي الوقائي الوطني أو الجهوي، التكفل بالمصارف المرتبطة بالإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في برنامج العلاج الوقائي الوطني

* النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية (تمويل واقتناء اللقاحات ومواد بيولوجية وكل مادة أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأسقام ن تكاليف التسيير المرتبطة بالحملات).

◄ الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

-في باب الإيرادات:

*رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي".

* مخصصات ميزانية الدولة.

* ناتج الرسوم شبه جبائية المنشأة لفائدة الصندوق

* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية

* فائض قيمة ضبط الإنتاج الفلاحي

* الهبات والوصايا

* كل الموارد والمساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

-في باب النفقات:

* الإعانات بعنون حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية (كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب والحليب، كل المنتوجات الفلاحية (المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب والحليب، كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر أدنى مضمون)

* الإعانات الموجه لضبط المنتوجات الفلاحية (المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع والبذور والشتائل وتأمينها، التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج).

* التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين

* المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والارشاد ومتابعة وتقييم وتنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

ب/الصندوق الوطني للتنمية الريفية: ويتمثل في ثلاثة صناديق قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق ل 2 أفريل 2014، يحدد قائمة الإيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140 -302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية". (حمودي، 2018، الصفحات 50-51)

◄صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

-في باب الإيرادات:

*رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه" صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب".

*مخصصات ميزانية الدولة

*نتائج الرسوم شبه جبائية المنشأة لفائدة الصندوق

*نتائج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قانون المالية

*المساعدات الدولية

* الهبات والوصايا

*كل الموارد والمساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع

-في باب النفقات:

* الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (حضر الرعي، غرس مصدات الرياح، أشغال المحافظة على التربة والمياه ...).

*الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، إنشاء حظيرة ماعز حلوب، تحسين بنية القطعان ...).

* الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (انجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية، إعادة تأهيل ينابيع المياه من حفر أبار رعوية وسدود صغيرة ومنابع المياه... الخ). (حمودي، 2018، الصفحات 51-52)

◄صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

في باب الإيرادات:

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم111- 320 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"

*مخصصات ميزانية الدولة

*نواتج حقوق الامتياز

*نتائج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قانون المالية

*المساعدات الدولية

*الهبات والوصايا

*كل الموارد والمساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع

-في باب النفقات:

*الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية (استصلاح الأراضي الفلاحية، الحرث، قلع الجذور، التحسن العقاري، التهيئة الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة...)

*الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي (استعمال الطاقة الشمسية، أو طاقة الرياح اقتناء مولدات كهربائية أو محولات، تعبئة المياه، إنجاز مجموع العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح ...)

*كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات علاقة بهدفه (اقتناء وتحويل المادة الأولية في إطار أشغال صناعية الحرف، المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية ونسج الحلفاء، وصناعة السلال وصناعة الزرابي ...الخ). (حمودي، 2018، صفحة 52)

◄الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين:

-في باب الإيرادات:

*رصد الحساب التخصيص الخاص رقم 126-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين".

*مخصصات ميزانية الدولة.

*المساهمة المحتملة لصناديق أخرى.

*ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.

*المساعدات الدولية.

*الهبات والوصايا.

*كل الموارد والمساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

-في باب النفقات:

*التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين.

*إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

*يتكفل الصندوق أيضا بالنسبة للصناديق الثلاثة المتعلقة بالنفقات بما يأتي:

-مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

-المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني، وتعميم ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه. (حمودي، 2018، الصفحات 52-53)

4/الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972 وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21جويلية 1998 كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين، حيث له شبكة فروع 62 صندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي انبثق من تجمع أنشأ عام 1972بالمرسوم رقم 1972/04، والذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية، وكان نتيجة إدارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم، إذن فهو وسيلة للحماية الاقتصادية والاجتماعية.

-**الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA:** يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الامر الذي انبثق من تجمع أنشأ عام 1972 بالمرسوم رقم 72/04 المؤرخ في 02-12-1972، والذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية، وكان نتيجة إدارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الاخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم، إذن فهو وسيلة للحماية الاقتصادية والاجتماعية. (حمودي، 2018، صفحة 53)

الفرع الثالث: أسباب فشل السياسات وأليات النهوض بالقطاع الفلاحي

سنتطرق في هذا الفرع إلى أسباب فشل السياسات والحكومات وآليات النهوض بالقطاع الفلاحي

أولا: أسباب فشل سياسات والحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الفلاحي:

برغم من تسطير الجزائر للعديد من السياسات والاستراتجيات والبرامج لتطوير القطاع الفلاحي منذ السبعينات من القرن الماضي إلى غاية الآن إلا أن هاته الإستراتجيات باءت كلها بالفشل الذريع، والدليل على ذلك هو مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتجاوز في أحسن أحواله 12% ،وكذلك تبعية الجزائر كليا للخارج من الناحية الغذائية، فمعظم منتجاتها الغذائية، مستوردة من الخارج، فمثلا فاتورة استيراد القمح سنويا تبلغ حوالي 2 مليار دولار، استيراد الحليب ومشتقاتها حوالي 980 مليون دولار سنويا، ناهيك عن المنتجات الغذائية التكميلية الأخرى.

ويرجع سبب فشل كل تلك السياسات والاستراتجيات إلى العديد من الأسباب مذكر منها:

– عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية المختلفة.

– كثرة المخصصات المالية في بعض الأحيان دون جدوى من مرد وديتها الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط.

عدم الجدية في وضع السياسات الزراعية

– غياب مبدأ الاستمرارية والتواصل، فكل حكومة أو بالأحرى كل وزارة تأتي تنسف عمل لوزارة الأخرى وبالتالي تزيد الأعباء والتكاليف دون جدوى

–البيروقراطية المنتشرة في كل الدوائر.

– إشكالية التمويل الفلاحي الذي يعاني منه الكثير من الفلاحين

– إشكالية العقار الفلاحي

– الإشكالية التشريعية والقانونية المتعلقة بالقطاع الفلاحي التي تعرقل في الكثير من الأحيان صغار الفلاحين كحاجز أمامهم في سبيل حصولهم على تمويل خارجي لمشاريعهم الذاتية.

– غياب الثقافة الزراعية لدى العاملين بالقطاع الزراعي.

ثانيا: آليات النهوض بالقطاع الفلاحي

أ /بالنسبة للإنتاج النباتي:

– وضع خطط إستراتجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي الجزائري وهي بالدرجة الأولى على عاتق وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية

– إجراء مسح ميداني شامل لجميع الأراضي الزراعية وتحديد الصالحة منها للزراعة وتحقيق المناطق المراد إصلاحها لغرض وضع الخطط العملية للنهوض بها بصورة صحيحة ورفع إنتاجها.

– إدخال التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع في جميع حلقات المجال الزراعي وإدخال الماكينات الزراعية الحديثة لتوفير الجهد والأيدي العاملة والوقت، إضافة لضمان جودة المحصول الزراعي المنتج وبكميات كبيرة.

– العمل بشكل فعلي على حل جميع المشاكل المتعلقة بالمصادر المياه الجزائرية مع دول الجوار سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية، وعن طريق المواثيق الدولية والأمم المتحدة وهذا يتطلب جهود حديثة خاصة على الصعيد الدبلوماسي.

– إدخال البرامج الحديثة لاستخدام المياه في الزراعة من خلال التنفيذ الحديث الذي يحافظ على عدم هدر المياه ويضمن إيصال المياه بشكل صحيح للنباتات المزروعة.

– إقامة بعض السدود، ومشاريع الري الحديثة من أجل تخزين المياه، وعدم جعلها مياه ضائعة لأنها تمثل ديمومة الزراعة.

– أن تعمل الدولة الجزائرية على توفير دعم الحبوب والأسمدة الكيماوية من النوعيات الجيدة وكل ما يحتاجه الفلاح لاستصلاح الأرض وزيادة إنتاجها.

– دعم التعاونيات الفلاحية بصورة حقيقية وفتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في احتضان الفلاح ورعايته واستقطاب جميع الفلاحين الذين تركوا مهنتهم وتحولوا إلى مهن أخرى.

– سن القوانين والتشريعات الكفيلة بضمان حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها وذلك بفرض رسوم جمركية وتطبيق نظام الحصص المعمول بهي عالميا لتشجيع الفلاح على زيادة الإنتاج.

– توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل بين القرى حتى نجعل الفلاح والمزارع متمسك بأرضه من دون هجرها بسبب نقص في هذه الخدمات.

– تفعيل نظام القرض الزراعي وتشكيل لجنة متابعة ذلك لغرض توجيه الفلاح نحو المشاريع التي يمكن الاستفادة منها وحسب احتياجات كل منطقة.

– الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الإستراتجية كالقمح والذرة والأرز والشعير وأشجار الزيتون والنخيل.

استقطاب المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية والخاصة بالقطاع الفلاحي وخاصة في مجال استصلاحي الأراضي لزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.

– إقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال تقنيات متطورة في الزراعة كاستخدام الهندسة الوراثية والتعديل الجيني لبعض المحاصيل الزراعية

– وضع آلية من قبل الوزارات المتخصصة مثل وزارة النقل والنفط لتقديم الدعم وتسهيل نقل المنتجات الزراعية من مراكز إنتاجها إلى أسواق الجملة وتوفير الدعم اللازم في أسعار الوقود

بـــ – بالنسبة للإنتاج الحيواني:

يجب التركيز على الصيد سواء في البحر الأبيض أو البحيرات أو الوديان فهي أرخص وسيلة لتوفير البروتين

– الاهتمام بصناعة الدواجن كمصدر اللحوم البيضاء.

– لابد من تحديد الإنتاج الحيواني لأنه يستهلك أراضي كثيرة ويجب أن تكون السياسة البديلة هي إنشاء مزارع للإنتاج الحيواني في الدول الإفريقية، وهنا تجدر الإشارة إلى النقاط التالية.

* توفير بيانات إحصائية لكل محصول بدقة من أجل التسهيل على الشركات الزراعية وضع سياساتها.

* تعديل التشريعات التي تحمي المستهلك من الغش والتي تحمي المستهلك من استخدام المبيدات الحشرية والفطرية لما لها من ضرورة على البيئة وصحة الإنسان.

– تشجيع الشباب الجزائري على إنشاء شركات بحيث يحمل هذا الأخير فكر جديد ولديه القدرة على التطور.

الاهتمام بطرق التعبئة والتغليف والحفظ لتلافي الفقد والغش في المواصفات.

التركيز على أسواق إفريقيا للاستيراد وإنشاء مزارع تغذي السوق الجزائري بمنتج رخيص من حيث التكلفة. (حمودي، 2018، الصفحات 55-56-57)

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية التي تتميز بوجود قيود خاصة مما يتوجب مرونة وتنوع طرق إجراء التمويل الذي يلعب دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع، وللتمويل الفلاحي دور كبير في الاقتصاد لأنه يمكن الفلاحين من استغلال أراضيهم أحسن استغلال، كما وضعت الجزائر عدة مخططات تنموية متعاقبة حددت من خلالها مخصصات لعدة قطاعات منها القطاع الفلاحي نظرا لأهميته البالغة في تحقيق الأمن الغذائي رغم كون تطبيق المخطط للتنمية الفلاحية عانى الكثير من المعيقات وفشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الفلاحي إلا ان هذا المخطط كان متجددا في كل مرة تراعى فيه نقائص التي تكشف عند تطبيق المخطط الذي قبله.

ويمكن اعتبار نموذج جدول المدخلات والمخرجات للاقتصادي ليونتيف ومؤشراته المتمثلة في روابط الجذب الأمامية الكلية والخلفية الكلية معيارا مناسبا لتقييم آدا القطاع الفلاحي.

مقدمة:

بعد التحليل النظري للتشابك الاقتصادي والقطاع الفلاحي في الفصل الأول، سنقوم في هذا الفصل بالدراسة القياسية، من خلال تحديد أهم المتغيرات المتحكمة في القطاع الفلاحي والتي تؤثر على الروابط الأمامية والخلفية لهذا القطاع بالاعتماد على منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، لهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج **ARDL**.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للمؤشرات محل الدراسة.

المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**.

المبحث الأول: عرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL

في هذا المبحث سنقوم بعرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: نظرة عامة حول السلاسل الزمنية واختبارات الجذر الوحدوي

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها على فترات ممتدة، وفي هذا المطلب سنتناول مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية.

الفرع الأول: تعريف السلسلة الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية احصائيا بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليلية T، ويرمز للسلسلة الزمنية $Y_{(t)}$وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر متغير الاستجابة (قيمة الظاهرة المدروسة) ويعبر عنها رياضيا كالآتي:

$$Y = f_{(t)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

الفرع الثاني: السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة

1- السلسلة الزمنية المستقرة : هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تحتوي لا على الاتجاه العام ولا على تقلبات موسمية، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت الشروط الآتية :

* ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

$$\mathbf{E}\ (y_t) = \mathbf{E}(y_{t+m}) = \boldsymbol{\mu} \qquad \forall_t \ ، \forall_m$$

* ثبات التباين عبر الزمن.

$$var\,(y_t) = E\,(y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \ldots\ldots\ldots\ldots \forall_t$$

* التغاير المستقل عن الزمن : يكون التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسا عنده التغاير.

$$cov\,(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = y_t$$

2- السلسلة الزمنية غير المستقرة : نادرا ما تتحقق في المتغيرات الاقتصادية صفة الاستقرار، ومع ضرورة فرضية الاستقرار فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثلاث كاف للحكم على عدم استقرار السلسلة.

وعليه يقصد بالسلسلة الزمنية غير المستقرة: هي التي يكون فيها مستوى متوسط يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، بمعنى يكون المتوسطان الحسابيان غير متساويان وغير قريبين من بعضهما، أي يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية.

وتنقسم السلسلة الزمنية غير المستقرة إلى:

* السيرورة من نوع **TS**: هي حالة من حالات عدم الاستقرار، وتكتب هذه السيرورة على الشكل التالي:

$$X_t = f_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث f_t دالة كثيرة حدود محددة بالزمن، حيث **t** يمثل التشويش الأبيض.

* السيرورة من نوع **DS**: هذا النموذج غير مستقر باتجاه عشوائي، ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات.

الفرع الثالث: اختبار جذر الوحدة

من خلال اختبار جذر الوحدة، يختبر استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث، وبالرغم من تعدد الاختبارات القياسية التي يمكن من خلالها التأكد من سكون البيانات واستقرارها فسيطبق اختبار ديكي فولر البسيط، اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون، اختبار kpss.

1- اختبار ديكي فولر DF:

ويشتمل هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

* الصيغة الأولى: لا يتضمن الحد الثابت أو الاتجاه الزمني

$$\Delta y_t = \sigma y_{t-1} + \mu_t \text{.....(2)}$$

حيث:

y_t : المتغير المراد اختبار استقرار سلسلته الزمنية.

u_t : المتغير العشوائي الذي يتوزع طبيعيا ومستقلا بتباين ثابت ووسط حسابي مساوي للصفر.

Δ : الفرق الأول للسلسلة $(\Delta y_t = y_t - y_{t-1})$

δ : معلمة التباطئ.

* الصيغة الثانية: يتضمن الحد الثابت بدون اتجاه زمني.

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + \mu_t$$

β_1 : معلمة الحد الثابت.

* الصيغة الثالثة: يتضمن الحد الثابت والاتجاه الزمني.

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_{2t} + \delta y_{t-1} + \mu_t$$

t : الاتجاه العام.

β_2 : معلمة الاتجاه العام.

ويتطلب اختبار ديكي فولر حساب ما يسمى بقيمة $(\widehat{\tau})$ وذلك لاختبار الفروض.

$$\begin{cases} H_0: \delta = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \delta < 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

ومن ثم يتم مقارنة قيمة $(\widehat{\tau})$ المحتسبة مع قيمتها الجدولية المعدة خصيصا من قبل ديكي فولر، والمسماة بالقيم الحرجة عند حجم العينة n ومستوى معنوية (1 %، 5%، 10%)، فإذا كانت القيمة المقدرة أقل من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم، مما يعني عدم سكون السلسلة الزمنية وفي حالة العكس نقبل الفرضية البديلة.

2- اختبار ديكي فولر المطور A DF :

يمكن إجراء اختبار ديكي فولر، وفقا للمعادلة الآتية بوجود الثابت (B_1) والاتجاه الزمني(t) للمتغير(y):

$$\Delta y_t = B_1 + B_{2t} + \delta y_{t-1} + \mu_1$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي يصبح النموذج غير ملائم ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة، وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل، ليعرف فيما بعدها

بـــ Augmented Dickey –Fuller test، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = B_1 + B_{2t} + \sigma y_{t-1} + \sum ai\, \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة(δ)، وذلك من خلال مقارنة T المحسوبة مع المجدولة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من المجدولة، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

3 – اختبار فيليبس بيرون (1988):

يقوم اختبار فيليبس بيرون على ادخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمي، أي أنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

–التقدير ب طريقة OLSلاختبار ديكي فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة.

– تقدير التباين قصير المدى $\widehat{\sigma^2} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \widehat{\varepsilon_t}^2$ حيث $\widehat{\varepsilon_t}$ تمثل البواقي.

– تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة للبواقي حيث:

$$\delta^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \widehat{\varepsilon_t}^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{I-1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=I+1}^{I} \hat{\varepsilon}_t\, \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

–حساب احصائيات فليبس بيرون:

$$t_{\widehat{\emptyset}}^{c} = \sqrt{k} * \frac{\widehat{\emptyset} - 1}{\hat{\sigma}_{\emptyset}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\emptyset}}{\sqrt{k}}$$

مع $K = \frac{\widehat{\sigma}^2}{\delta_1^2}$ والذي يساوي 1 عندما تكون $\widehat{\varepsilon_t}$ تشويشا أبيضا، وتقارن $t_{\widehat{\emptyset}}^{c}$ مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون

4 – اختبار Kwiat Kowski-Phillips-Schmidt Shin test KPSS:

اقترح هذا الاختبار سنة 1992 من طرف Kwiat Kowski، وهو يعتمد على اختبار مضاعف لاغرانج LM، ولاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، يمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:

* نحسب المجموع الجزئي للبواقي $\sigma_1 = \sum_{i=1}^{n} \hat{\varepsilon}_i$ وذلك بعد تقدير النماذج من اختبار فيليبس وبيرون.

* تقدير التباين طويل الأجل δ_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.

* نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{\delta_1^2} \frac{\sum_{t=1}^{n} \delta_t^2}{n^2}$$

نرفض الاستقرارية عندما تكون هذه الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرضية الاستقرارية إذا كانت الإحصائية أقل من القيمة الحرجة.

المطلب الثاني: عرض أساسيات وأهم اختبارات التكامل المشترك

في هذا الفرع سنتطرق لتعريف التكامل المشترك واهم الاختبارات الخاصة به.

الفرع الأول: تعريف التكامل المشترك

يرجع أصل فكرة التكامل المشترك إلى عام 1981 على يد Granger، وتم توضيح هذه الفكرة واجراء الاختبارات والامثلة التجريبية من Engle- Grangerعام 1987.

يوجد ترابط ما بين منهج التكامل المشترك والنظرية الاقتصادية حيث ان وجود تكامل مشترك بين متغيرات معينة يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات واقترابها من بعضها البعض في الأجل الطويل ولا تتباعد كثيرا، إن اختبارات التكامل المشترك تعتمد كثيرا على اختبارات جذر الوحدة، لذلك فهو منهج اقتصادي كمي يساعد على بيان أثر التغير عبر المسار الزمني وصولا للتوازن من جهة، والكشف عن وجود العلاقات التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من عدمها من جهة أخرى تمهيدا للسببية، ويوجد هناك العديد من الطرق لاختبار التكامل المشترك.

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك

1- اختبار أنجل _ جرانجر1987: بغرض اخبار التكامل المشترك كل من **Engle**و**Granger** مرحلتين هما:

* **المرحلة الأولى:** اختبار درجة تكامل المتغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين يجب أن تكونا متكاملتين من نفس الرتبة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فهذا يعني أن السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

* **المرحلة الثانية:** تقدير العلاقة طويلة الأجل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى **MCO** أي:

$$a + by_t + \mu_t X_t =$$

ومن أجل القبول بوجود علاقة التكامل المشترك ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة.

.

2 – اختبار Johansen Juselius: يتفوق حذا الاختبار على اختبار **Engle Granger** للتكامل المشترك عندما تزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من شعاع للتكامل المشترك، ويتناسب أيضا مع العينات صغيرة الحجم، ولتحديد عدد أشعة التكامل المشترك اقترح **and Johansen Juselius** إجراء اختبارين:

أولا: اختبار الأثر (trace test):

ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace\,(r)} = -T \sum_{i=r+1}^{p} ln(1 - \hat{\pi}_i)$$

حيث $(\lambda_{r+1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \lambda_n)$ تمثل القيم الذاتية، وتشير فرضية العدم أن عدد أشعة التكامل المشترك تساوي **r**، حيث **r** تمثل عدد أشعة التكامل المشترك.

ثانيا: اختبار القيم الذاتية العظمى :Maximal eigen value

ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{\max(r)} = -Tln(1 - \hat{\pi}_{r+1})$$

ويتم اختبار فرضيات العدم أن عدد أشعة التكامل المشترك تساوي **r** مقابل الفرضية البديلة أن عدد أشعة التكامل المشترك تساوي **r+1**.

المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL

طور هذا النموذج من قبل Pesaran عام 1997، حيث ما يميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العناوين.

الفرع الأول: مميزات نموذج ARDL

يتميز بالخصائص التالية:

* يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى، أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى **I**(0) والبعض الآخر يكون متكامل من الدرجة الأولى **I**(1) ، شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية **I**(2) .

* يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد المشاهدات الصغيرة)، كونه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة **Granger–Engle** أو اختبار التكامل المشترك **Johansen** في أطار نموذج **Var**، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير من أجل مصداقية النموذج.

* من مميزاته أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الاجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير وطويل الأجل، كما تمكننا منهجية **ARDL** من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا مقارنة بالطرق الأخرى.

الفرع الثاني: منهجية نموذج ARDL

يتضمن اختبار نموذج ARDL كمرحلة أولى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تم التأكد من ذلك ننتق إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، ويمكن تلخيص المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL في الخطوات التالية:

– التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى، ماعدا الدرجة الثانية.

– تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL.

–التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.

– التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.

– تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام عدة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار Akaike 1973، Schwarz 1978، Hannan and Quinn 1979، معيار خطأ التنبؤ النهائي.

– تطبيق اختبار الحدود لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية F مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran and al 2001 عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند

حدود معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث نميز بين ثلاث حالات:

1- إذا كانت $F_{statistic}$ أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2 – إذا كانت $F_{statistic}$ أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3ـ – إذا كانت $F_{statistic}$ تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

– إذا كانت النتائج إجابيه أي تثبت وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

– استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. (يمينة، 2018-2019، صفحة من66 إلى78).

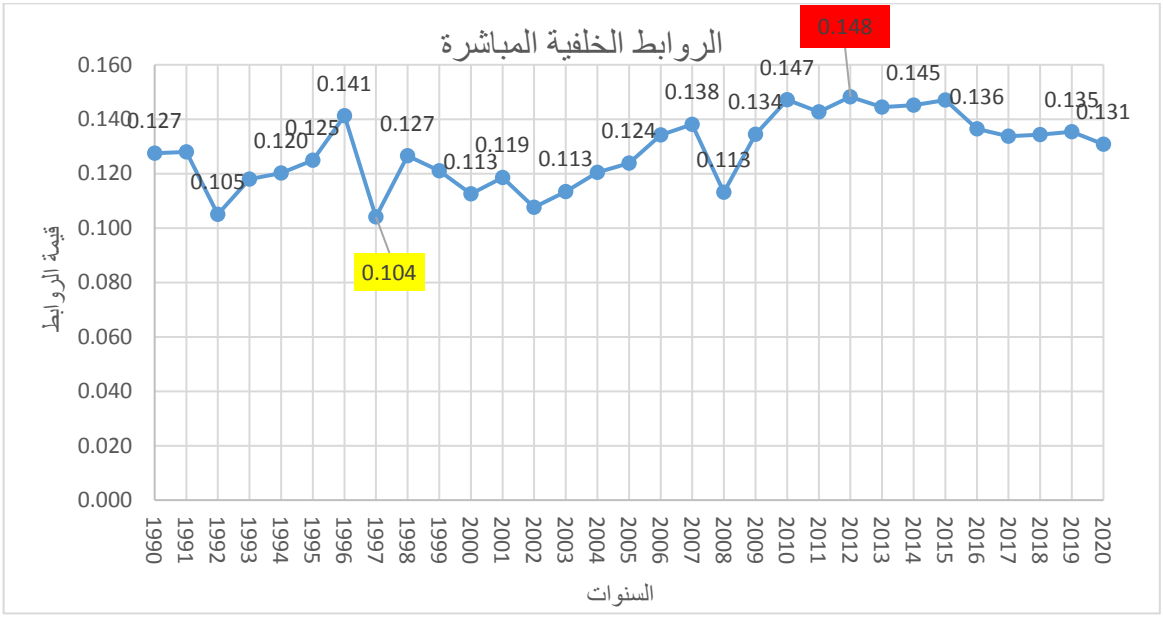
المبحث الثاني: التحليل الوصفي للمؤشرات محل الدراسة

المطلب الأول: التحليل الوصفي للروابط

سنقوم في هذا المطلب بتحليل كل من روابط الخلفية والأمامية المباشرة والكلية للقطاع الفلاحي.

الفرع الأول: الروابط الخلفية المباشرة

يتضح من الشكل (1) أن قيم الروابط الخلفية المباشرة للسنوات محل الدراسة ان هناك تذبذب في قيمة الروابط من 1990 الى غاية 2020 وقد سجلت أدنى قيمة سنة 1997 بمقدار 0.104 وقد سجلت اعلى القيم خلال السنوات (2010–2015) وأعظم قيمة كانت سنة 2012 حيث بلغت 0.148 ومن هذا يمكن القول أن القطاع الفلاحي تميز بالثبات نوعا ما في قيم روابط الجذب الخلفية المباشرة.

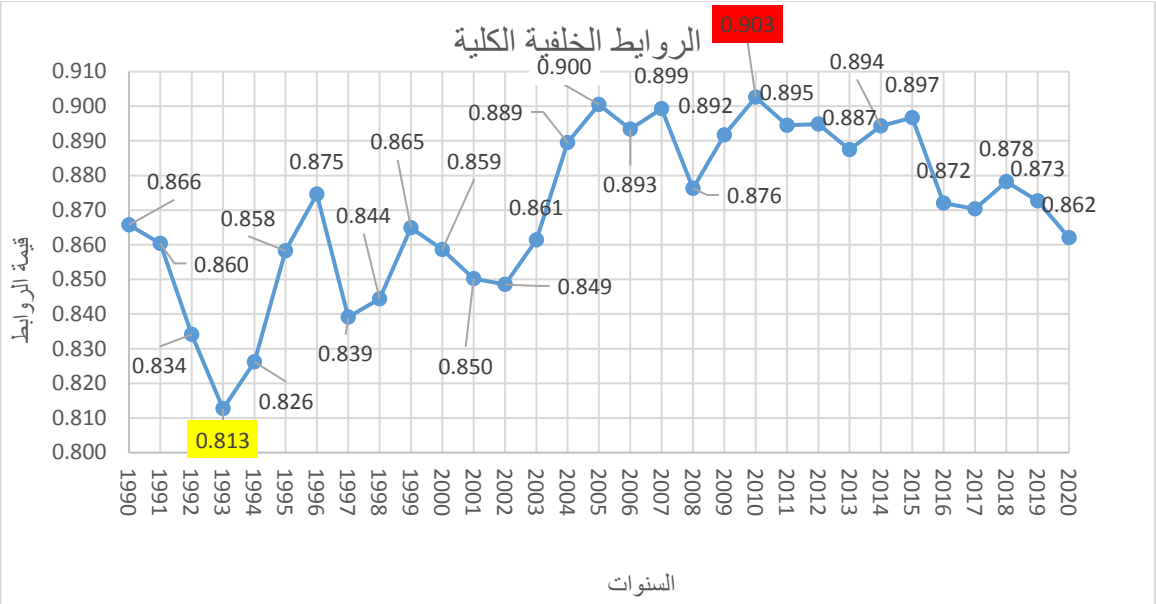


الشكل (1) الروابط الخلفية المباشرة للقطاع الزراعي سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الثاني: الروابط الخلفية الكلية

من خلال البيانات الموضحة في الشكل (2) نجد أن القطاع الفلاحي يمتلك روابط خلفية كلية ضعيفة خلال فترة الدراسة وذلك لأن مؤشرها أقل من القيمة واحد. هذا وقد سجلنا أدنى قيمة لهذا المؤشر سنة 1993 بقيمة 0.813 وأعلى قيمة سجلت سنة 2010 ب 0.903، ولاحظنا انخفاض محسوس من سنة 1990 الى سنة 1993 ثم أخذ في الارتفاع في شكل متذبذب إلى غاية 2020.

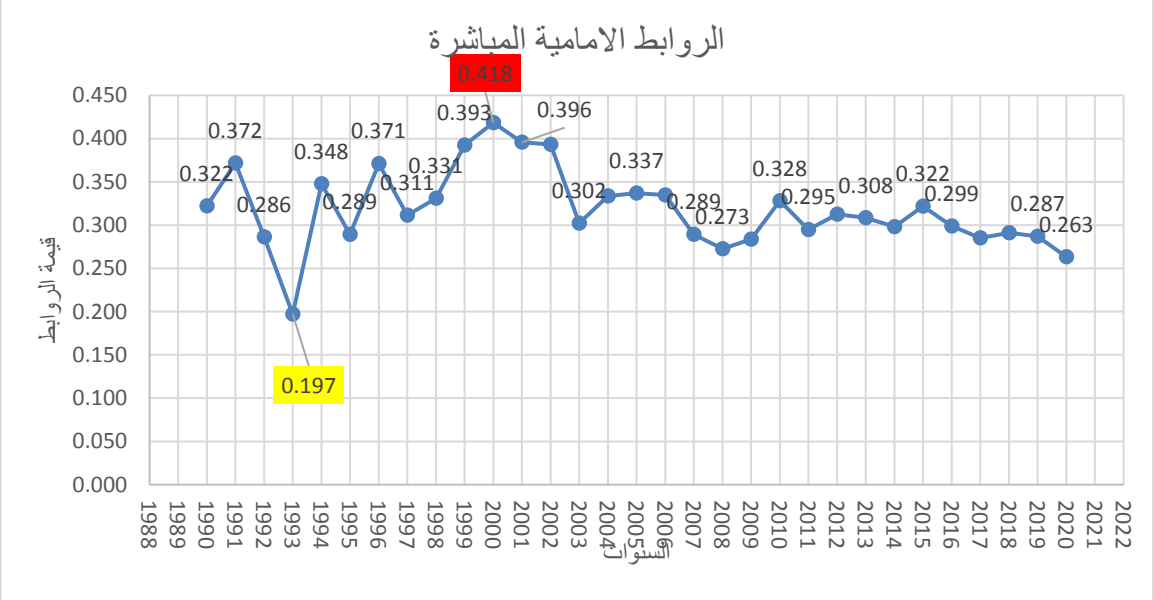


الشكل (2) الروابط الخلفية الكلية للقطاع الزراعي سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الثالث: الروابط الأمامية المباشرة

نلاحظ من خلال الشكل (3) أن قيم روابط الجذب الأمامية المباشرة لقطاع الفلاحة خلال فترة الدراسة أنها متباينة حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 1995 حيث قدرت ب 0.197 وأعلى قيمة كانت سنة 2000 ب0.418، ولاحظنا انخفاض حاد من سنة 1993 إلى سنة 1995 ثم عاودت في الارتفاع المتذبذب إلى غاية 2020.



الشكل (3) الروابط الأمامية المباشرة للقطاع الزراعي سنة (1990–2020)

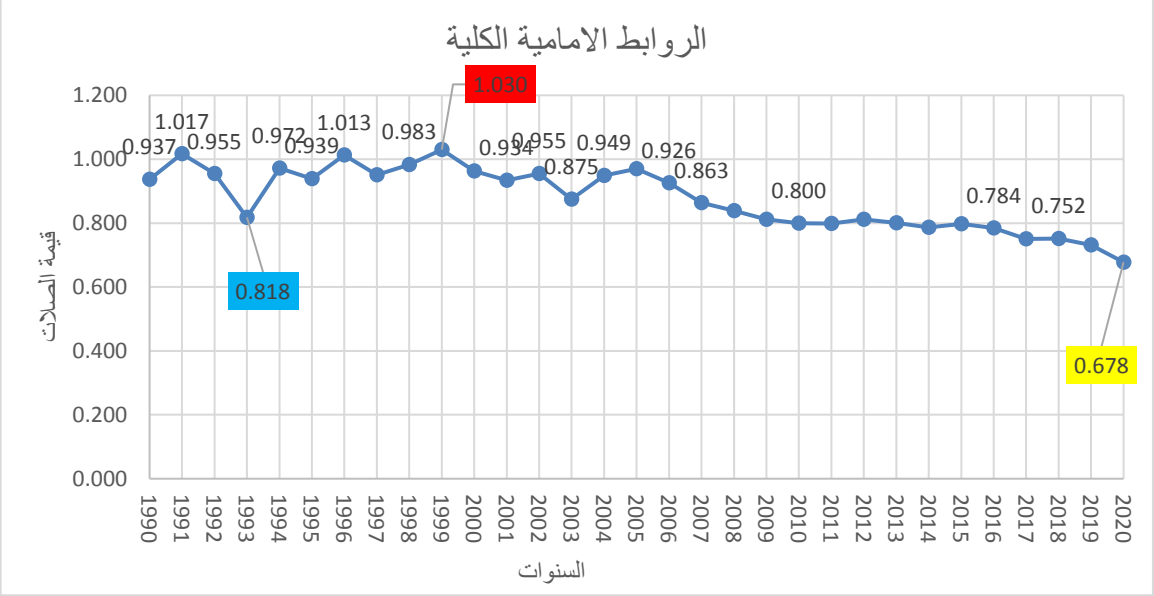
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الرابع: الروابط الأمامية الكلية

من خلال الشكل (4) يمكن القول أن القطاع الفلاحي يمتلك روابط جذب أمامية كلية جيدة في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2005 حيث كانت جميع القيم في هذه الفترة قريبة جدا من الواحد، باستثناء سنة 1992 وهي أدنى قيمة في هذه الفترة وقدرت ب 0.818.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2020 لاحظنا انخفاض طفيف في قيم هذا المؤشر حيث سجلنا في سنة 2020القيمة 0.678.

ويمكن القول أن القطاع الفلاحي يدفع المنظومة الاقتصادية من خلال بيع مخرجاته لمعظم القطاعات خلال الفترة المدروسة.



الشكل (4) الروابط الأمامية الكلية للقطاع الزراعي سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

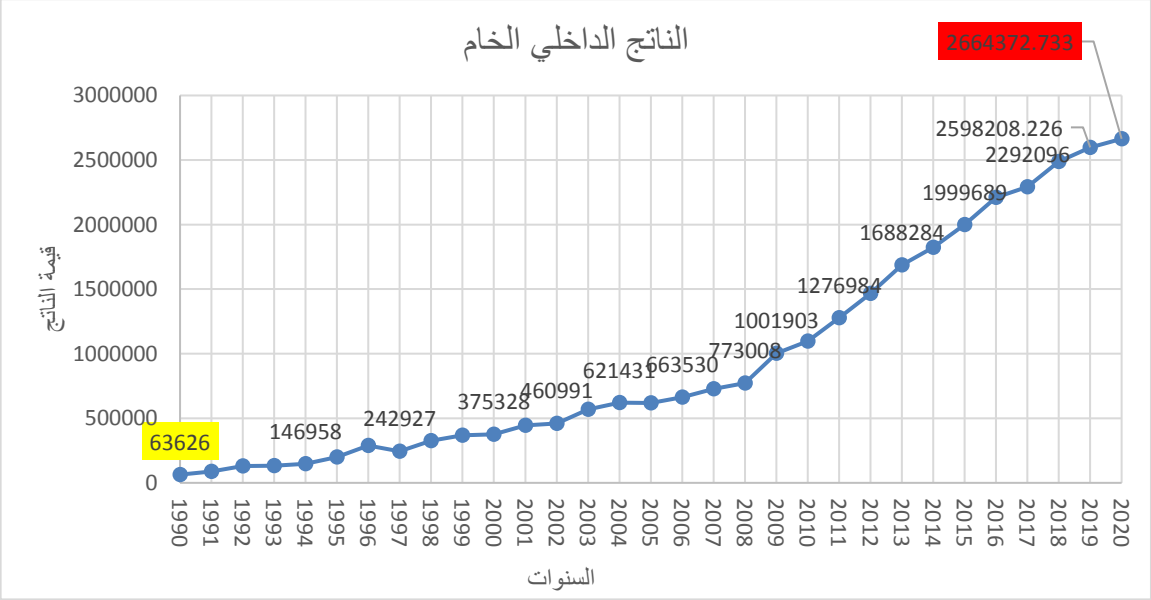
يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، وسنذكر في هذا المطلب مساهماته في الناتج الداخلي الخام بالإضافة الى مساهمته في توازن ميزان المدفوعات ومجموع مشترياته ومبيعاته الوسيطية.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (PUB)

نلاحظ من خلال المنحنى المبين في الشكل (5) والذي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام أن قيمة المساهمة كانت ضعيفة جدا خلال الفترة (1990–2000) فقد كانت المساهمة اقل 300 ألف، وهذا راجع لغياب كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى بسبب عدم الاستقرار الأمني في البلاد.

وعرفت هذه المساهمة انتعاش خلال الفترة (2000–2005) وهذا بعد إصدار الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والذي أدي بدوره إلى دعم إنتاج المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمح والحليب، وكذا حماية المناطق السهبية من التصحر

أما خلال الفترة (2005–2020) شهدت هذه المساهمة ارتفاع سريع حيث بلغت قيمها ما 2.7 مليار ويفسر هذا الارتفاع بإطلاق الدولة للبرنامج التكميلي لدعم النمو "المخطط الخماسي الأول (2005–2009) والبرنامج الخماسي (2010–2014) " حيث نال القطاع الفلاحي أكثر من نصف المبالغ المخصصة للمخطط الخماسي الأول، ومن مساعي البرنامج الخماسي رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا.

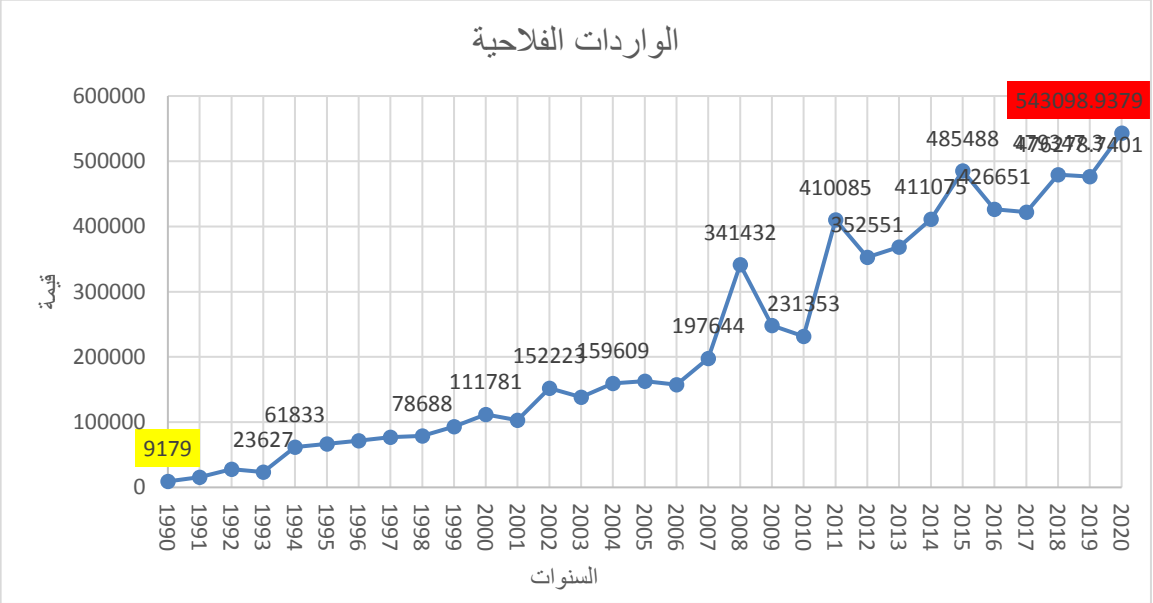


الشكل (5): مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الثاني: نصيب القطاع الفلاحي من اجمالي الواردات

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات، حيث نلاحظ من خلال المنحنى المبين في الشكل (6) أدناه أن هناك ارتفاع مستمرا في قيمة الواردات الفلاحية من سنة إلى أخرى طوال فترة الدراسة، حيث كانت 9179 سنة 1990 لترتفع إلى 543098.9397 سنة 2020 وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا.



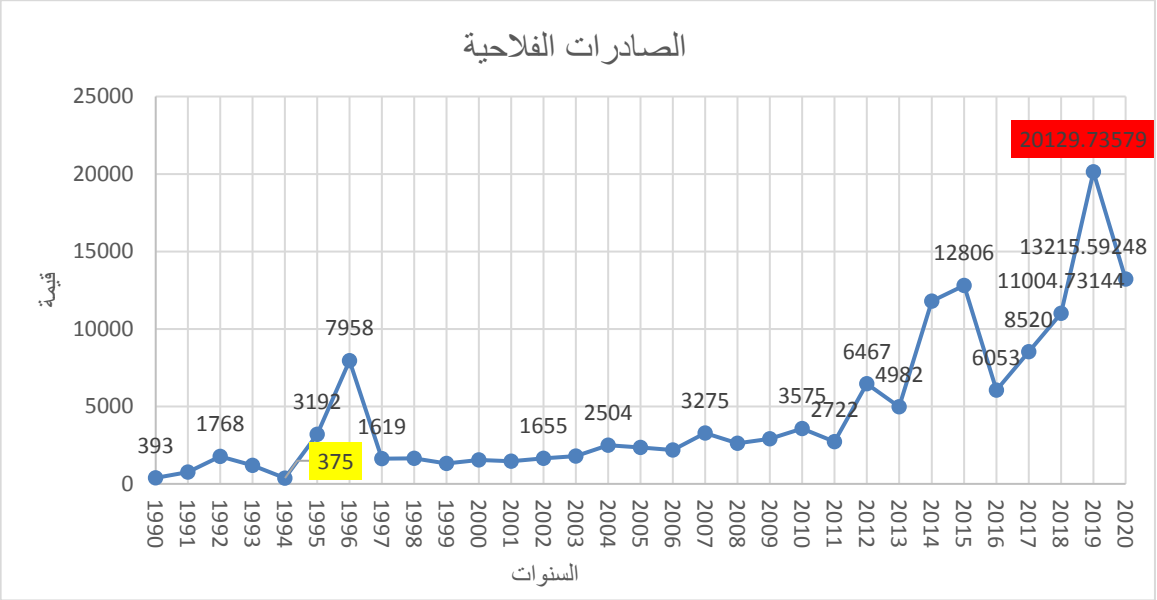
الشكل (6): نصيب القطاع الفلاحي من اجمالي الواردات سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا هاما للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن خلال الشكل (7) أدناه نلاحظ أن القطاع الفلاحي في الفترة (1990-2011) لم يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث أكبر قيمة لهذه المساهمة قدرت ب 7958

، وقد ارتفعت قيمة هذه الصادرات خلال الفترة (2011–2020) وهذا نظرا لتطبيق الدولة للمخطط الوطني الخماسي للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي ، وهذه النتائج الهزيلة المحققة طوال فترة الدراسة لا تعكس الملايير التي ضخت في الاقتصاد للنهوض بهذا القطاع.

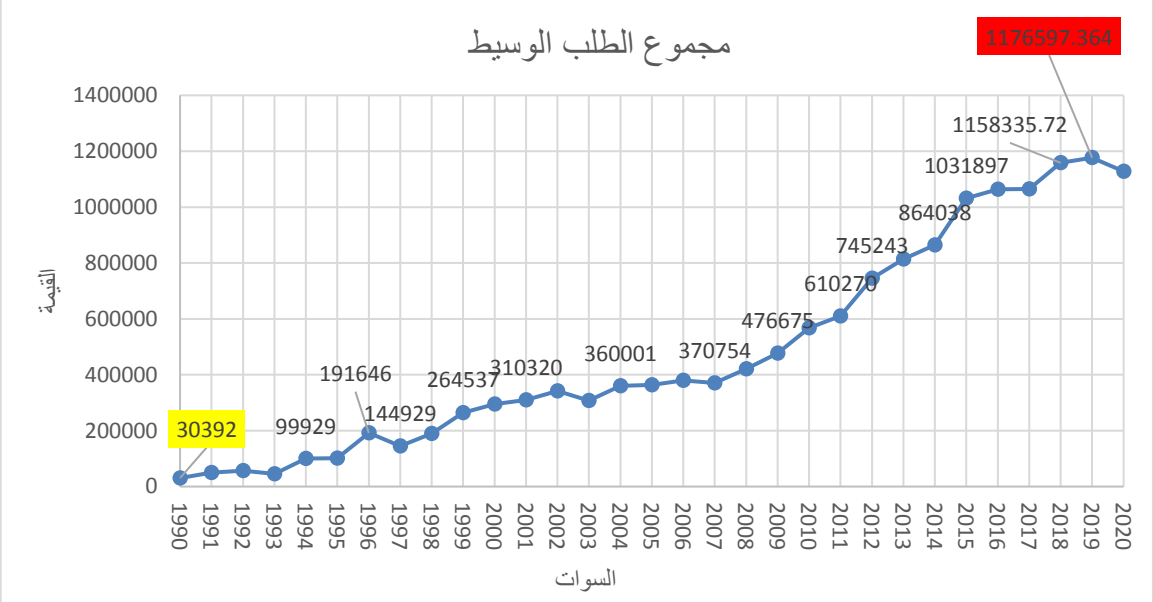


لشكل (7) مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الرابع: مجموع الطلب الوسيط للقطاع الفلاحي

نلاحظ من خلال الشكل (8) أدناه أن مبيعات قطاع مدار البحث كانت في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وقد أخذت أدنى القيم لها خلال الفترة (1990–1997) حيث كان القطاع يعاني من التهميش وعدم الاستقرار الأمني للبلاد، وخلال الفترة من (1998–2020) ارتفعت قيمة مبيعات القطاع حيث بلغت أعلى قيمة لها ب 1176597.364 سنة 2019 وهذا راجع لسياسات الدعم التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة.

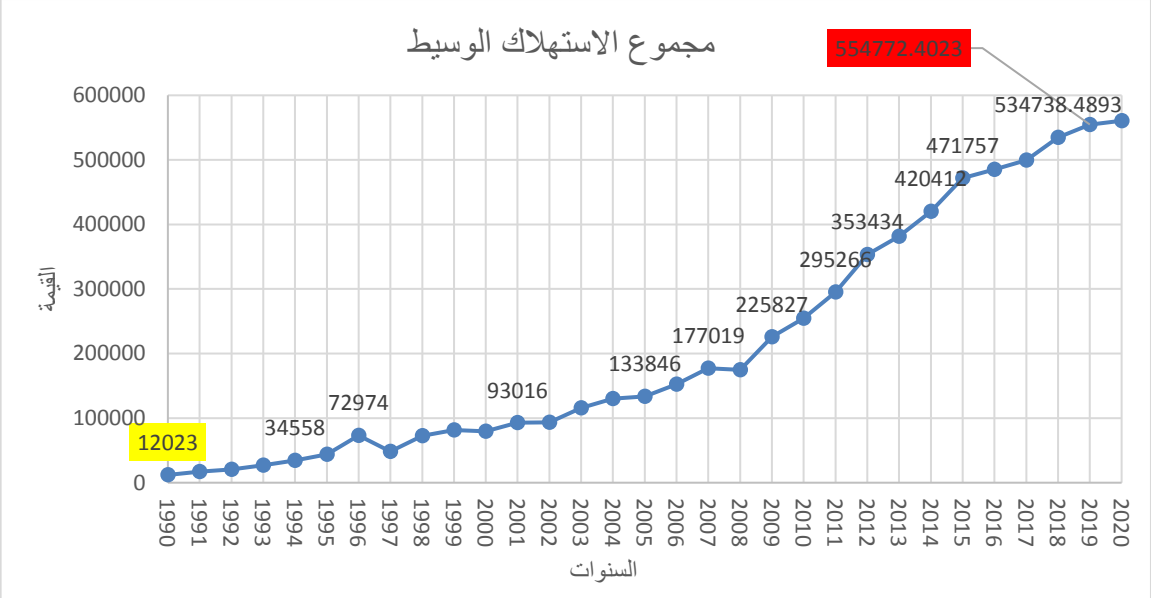


الشكل (8) مجموع الطلب الوسيط للقطاع الفلاحي سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

الفرع الخامس: مجموع الاستهلاك الوسيط للقطاع الفلاحي

نلاحظ من خلال الشكل (9) أدناه أن مشتريات القطاع الفلاحي كانت في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وقد أخذت أدنى القيم لها خلال الفترة (1990–2000) حيث كان القطاع يعاني من التهميش وعدم الاستقرار الأمني في البلاد، وخلال الفترة من (2001–2020) ارتفعت قيمة مبيعات قطاع مدار البحث حيث بلغت أعلى قيمة لها ب 554772.4023سنة 2019 وهذا راجع لسياسات الدعم والبرامج التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة.



الشكل (9) مجموع الاستهلاك الوسيط للقطاع الفلاحي سنة (1990–2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 02

المطلب الثالث: أهم القطاعات المتعاملة مع القطاع الفلاحي

في هذا المطلب نقوم بعرض أهم القطاعات التي يتعامل معها القطاع الفلاحي سواء في مشترياته أو مبيعاته.

الفرع الأول: مشتريات القطاع الفلاحي

من جداول المدخلات والمخرجات تبين لنا بأن القطاع الفلاحي يقوم بشراء مدخلات إنتاجه من السلع الوسيطية بشكل كبير على قطاع الكيمياء، المطاط والبلاستيك وقطاع الصناعات الغذائية من أصل 19 قطاع وقد كانت لها الحصة الأكبر من المشتريات الوسيطية للقطاع وهذا طوال فترة الدراسة، ومنه نستنتج أن القطاع الفلاحي له روابط جذب خلفية مع هذان القطاعان.

ويجب الإشارة هنا بأن القطاع الفلاحي يعتمد في مدخلاته الوسيطية على بعض القطاعات الأخرى ولكن بنسبة أقل.

الفرع الثاني: مبيعات القطاع الفلاحي

لاحظنا عند قراءتنا لجداول المدخلات –المخرجات للسنوات (1990–2020) أن القطاع الفلاحي مخرجاته تستهلك من معظم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني بقيم متفاوتة وحصة الأسد من المبيعات الوسيطية نالها كل من قطاع الصناعات الغذائية وقطاع النقل، الاتصالات والتجارة حيث سجلت أكبر القيم من مبيعات القطاع في جميع السنوات لهاذان القطاعين، ومنه نستنتج أن القطاع الفلاحي له روابط جذب أمامية قوية مع هذان القطاعان.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL

في هذا الإطار سيتم عرض متطلبات الدراسة القياسية وهذا من خلال عرض متغيرات الدراسة وتقدير النموذج القياسي.

المطلب الأول: عرض المتغيرات ودراسة خصائصها

إن القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب الإلمام بجوانبها النظرية والاطلاع على الدراسات السابقة التي تعرضت لها قصد اختيار المتغيرات المعبرة عنها.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

يتأثر المتغير التابع بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات

1- **المتغير التابع:** روابط الجذب الخلفية الكلية هي مجموع قيم روابط الجذب الخلفية المباشرة وغير المباشرة للقطاع الفلاحي مع باقي القطاعات الأخر، وهي تعبر عن قوة الجذب من الخلف أي مشتريات القطاع الفلاحي من باقي المنظومة الاقتصادية.

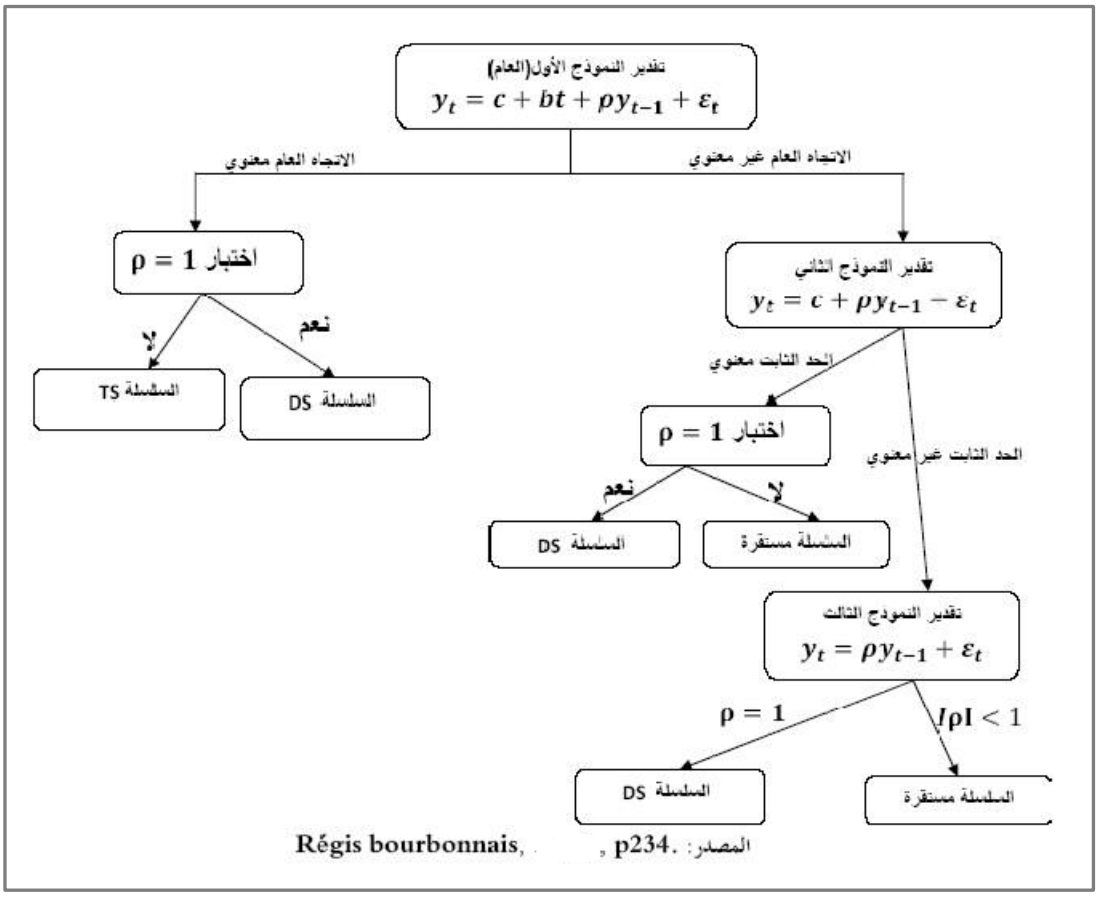
2- المتغيرات المستقلة:

- الاستثمار في القطاع الفلاحي **(x1)**: هو جهد مبذول في خدمة الأرض وتربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتوجات كما ونوعا.
- سعر النفط**(x2)**: هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.
- التضخم**(x3)**: هو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.
- مساحة الأراضي الصالحة للزراعة**(x4)**: تعبر عن مجموع الاراضي الصالحة للاستغلال الزراعي.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

اعتمدنا في دراسة الاستقرارية على المخطط التالي:

الشكل رقم (10): مراحل وخطوات اختبار جذر الوحدة



أولا: دراسة استقرارية سلسلةy: روابط الجذب الخلفية الكلية

نستعمل اختبار (ADF) من أجل معرفة استقرار السلسلة من عدمها، ونوع السلسلة غير مستقرة أي إذا كانت من نوع (TS) أو (DS)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

الجدول 02: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ADF على السلسلتين **y** و **D(y)**

	اختبار	y		D(y)	
النموذج	المكونات	T المحسوبة	T المجدولة عند5%	T المحسوبة	T المجدولة عند5%
النموذج الثالث	الاتجاه العام	1.312761	3.25	−1.011742	3.25
	الثابت	2.300025	3.59	1.096417	3.59
	جذر الوحدة	−2.292939 −3.557759		−5.974503 −3.562882	
النموذج الثاني	الثابت	1.873260	2.97	0.426729	2.97
	جذر الوحدة	−1.875105 −2.960411	−1.95	−5.958838 −2.960411	
النموذج الأول	جذر الوحدة	−0.089730 −1.952066	−0.089	−6.042939 −1.952066	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم 03

تحليل النتائج:

السلسلة y

أ- **النموذج (3):** اختبار وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام

H_0 :d = 0 عدم وجود مركبة الاتجاه العام

H_1 :d ≠ 0 وجود مركبة الاتجاه العام

وبما أن$T_{calcul} = 1.312761 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2): اختبار وجود أو عدم وجود الثابت **c**:

H_0 :C = 0 عدم وجود الحد الثابت

H_1 :C ≠ 0 وجود الحد الثابت

وبما أن $T_{calcul} = 1.873260 < T_{tab} = 2.97$وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- النموذج (1): اختبار وجود أو عدم وجود جذر الوحدة

H_0 :φ=**1** وجود جذر الوحدة

H_1 : $\varphi <$ **1** عدم وجود جذر الوحدة

وبما أن $T_{calcul} = -0.089730 > T_{tab} = -1.952066$وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة). ومنه

فإن السلسلة Ly غير مستقرة وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$(y) = y - y(-1)$$

✍ **السلسلة** $D(y)$:

أ- النموذج (3): اختبار وجود أو عدم وجود مركبة الاتجاه العام

وبما أن $T_{calcul} = -1.011742 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2): اختبار وجود أو عدم وجود الثابت **c**:

وبما أن $T_{calcul} = 0.426729 < T_{tab} = 2.97$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- النموذج (1): اختبار وجود أو عدم وجود جذر الوحدة

وبما أن $T_{calcul} = -6.042939 > T_{tab} = -1.952066$ وعليه نقبل الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونرفض الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة) أي عدم وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة y مستقرة من الدرجة I(1)

ثانيا: دراسة استقرارية سلسلة الاستثمار الفلاحي x1.

بإتباع نفس الخطوات السابقة أنظر الملحق رقم 08

السلسلة x1:

أ-**النموذج (3):** وبما أن $T_{calcul} = 1.749402 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2): وبما أن $T_{calcul} = 1.296320 < T_{tab} = 2.97$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- النموذج (1): وبما أن $T_{calcul} = 1.158282 > T_{tab} = -1.952066$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة). ومنه فإن السلسلة x1 غير مستقرة وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(x1) = x1 - x1(-1)$$

السلسلة $D(x1)$:

أ- **النموذج (3):** وبما أن $T_{calcul} = 1.208450 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- **النموذج (2):** وبما أن $T_{calcul} = 1.804469 < T_{tab} = 2.97$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- **النموذج (1):** وبما أن $T_{calcul} = -3.264994 < T_{tab} = -1.952066$ وعليه نقبل الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونرفض الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة) أي عدم وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة D(x1) مستقرة من الدرجة I(1)

ثالثا: دراسة استقرارية سلسلة سعر لنفط x2.

بإتباع نفس الخطوات السابقة أنظر الملحق رقم 09

السلسلة x2:

أ-**النموذج (3):** وبما أن $T_{calcul} = 1.713580 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام).الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2): وبما أن $T_{calcul} = 1.595947 < T_{tab} = 2.94$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- النموذج (1): وبما أن $T_{calcul} = -0.150446 > T_{tab} = -1.952066$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة). ومنه فإن السلسلة x2 غير مستقرة وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(x2) = x2 - x2(-1)$$

✍ **السلسلة** $D(x2)$:

أ- النموذج (3): وبما أن $T_{calcul} = -0.562986 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام).الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2): وبما أن $T_{calcul} = 1.127421 < T_{tab} = 2.97$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- النموذج (1): وبما أن $T_{calcul} = -4.495947 < T_{tab} = -1.952066$ وعليه نقبل الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونرفض الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة) أي عدم وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة D(x2) مستقرة من الدرجة I(1)

رابعا: دراسة استقرارية سلسلة التضخم x3.

بإتباع نفس الخطوات السابقة أنظر الملحق رقم 10

السلسلة x3:

أ-النموذج (3): وبما أن $T_{calcul} = -1.160711 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2): وبما أن $T_{calcul} = 0.658098 < T_{tab} = 2.97$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- النموذج (1): وبما أن $T_{calcul} = -1.478312 > T_{tab} = -1.952066$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة). ومنه فإن السلسلة Lx2 غير مستقرة وهي من النوع DS، ولجعلها مستقرة نطبق طريقة الفروقات حيث تتشكل لنا سلسلة جديدة كالتالي:

$$D(x3) = x3 - x3(-1)$$

✍ **السلسلة** $D(x3)$:

أ- **النموذج (3):** وبما أن $T_{calcul} = 0.800148 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- **النموذج (2):** وبما أن $T_{calcul} = -0.904194 < T_{tab} = 2.97$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ج- **النموذج (1):**

وبما أن $T_{calcul} = -5.566066 < T_{tab} = -1.952066$ وعليه نقبل الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونرفض الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة) أي عدم وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة D(x3) مستقرة من الدرجة I(1).

خامسا: دراسة استقرارية سلسلة مساحة الأراضي الصالحة الزراعة x4.

بإتباع نفس الخطوات السابقة أنظر الملحق رقم 11

1-السلسلة x4:

أ-النموذج (3):

وبما أن $T_{calcul} = -1.481949 < T_{tab} = 3.25$ وعليه نرفض الفرض البديل (الذي يدل على وجود اتجاه عام)، ونقبل الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود اتجاه عام). الآن ننتقل إلى النموذج الموالي.

ب- النموذج (2):

وبما أن $T_{calcul} = 5.220965 > T_{tab} = 2.97$ وعليه نقبل الفرض البديل (الذي يدل على وجود الحد الثابت)، ونرفض الفرض الصفري (الذي يدل على عدم وجود الحد الثابت).

وبما أن $T_{calcul} = -5.200917 < T_{tab} = -1.952066$ وعليه نقبل الفرض البديل (الذي يدل على عدم وجود جذر الوحدة)، ونرفض الفرض الصفري (الذي يدل على وجود جذر الوحدة) أي عدم وجود جذر الوحدة ومنه السلسلة (x4) مستقرة عند المستوى.

وكخلاصة لاختبار الاستقرارية نجد:

- السلسلة D(y) مستقرة، ومنه السلسلة y متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .
- السلسلة D(x1) مستقرة، ومنه السلسلة (x1) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .
- السلسلة D(x2) مستقرة، ومنه السلسلة (x2) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .
- السلسلة D(x3) مستقرة، ومنه السلسلة (x3) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

- السلسلة (Lx4) متكاملة من الدرجة I(0) .

بناء على النتائج المحصل عليها للمتغيرات المدروسة، يتبين لنا أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى، عدا المتغير المستقل Lx4 الذي استقر عند المستوى.

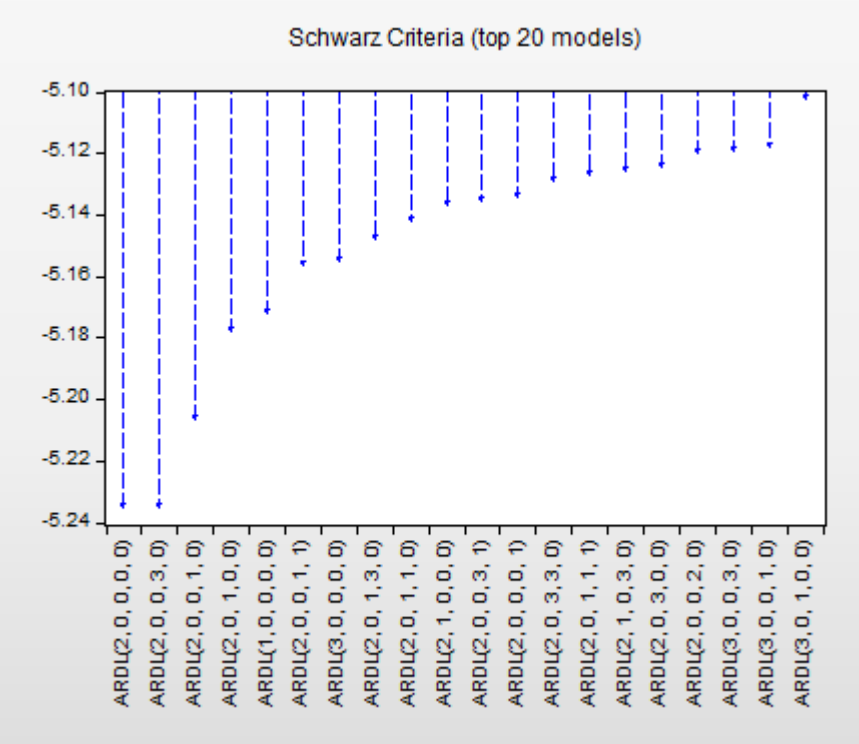
وعليه، يمكن تطبيق منهجية ARDL وتقدير التكامل المشترك وعلاقة الأجل الطويل بين الروابط الأمامية الكلية وبقية المتغيرات المستقلة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من الدرجة I(0) و I(1) ،لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك، كما يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث البالغة 31 مشاهدة، الممتدة من عام 1990 إلى 2020.

الفرع الأول: اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة تقدير نماذج ARDL

- الشكل رقم (10): اختبار فترات الإبطاء حسب معيار **(SC)**



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار (SC) هو (2.0.0.0.0) ARDL.

الفرع الثاني: تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

بعد التأكد من جودة آداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وفق الخطوات التالية:

1- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test)

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds test) وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة ل F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى المعنوية 10%، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذالك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لروابط الجذب الخلفية للقطاع الفلاحي لباقي القطاعات.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

F-statistic المحســــــــــوبة		
4.202035		
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
عند مستوى معنوية 10%	2.696	3.898

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم 12

تقدير معامل تصحيح الخطأ:

تبين نتائج الاختبار أن معامل تصحيح الخطأ (0.848−) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1% وبإشارة سالبة وعليه يكون نموذج تصحيح الخطأ مقبول، ويمكن القول بأنه في حال وجود صدمات تزيح الروابط الخلفية للقطاع الفلاحي عن الوضع التوازني في الأجل القصير فأن 84.83% منها يمكن أن يصحح في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

الجدول رقم (4): نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ

CointEq(-1)*	-0.848383	0.170256	-4.982992	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات نمر للمرحلة الموالية المتضمنة تقدير معادلة الأجل الطويل، وانطلاقا من النتائج التي أكدت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تم تقدير العلاقة طويلة الأجل وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (5): تقدير (ARDL) نموذج لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ABFF	-3.07E-07	1.50E-07	-2.042173	0.0533
OP	5.38E-06	1.88E-06	2.866684	0.0090
INF	-0.000888	0.000418	-2.124512	0.0451
TARE	-1.24E-07	5.91E-08	-2.090735	0.0483
EC = TBLM - (-0.0000*ABFF + 0.0000*OP -0.0009*INF -0.0000*TARE)				

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من خلال معلمات الانحدار المقدرة للأجل الطويل أن متغيرة سعر النفط ذات معنوية إحصائية عند1%، أما متغيرة معدل التضخم ومتغيرة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ذات معنوية إحصائية عند 5%، أما متغيرة الاستثمار الفلاحي فهي ليست ذات دلالة معنوية إحصائية عند 5%.

أما من الناحية الاقتصادية فالواضح أنه توجد علاقة إيجابية بين سعر النفط وروابط الجذب الخلفية للقطاع الفلاحي حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في سعر النفط تؤدي إلى زيادة قوة روابط الجذب الخلفية بـــ 5.38E -06 ، وتتوافق حذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، إلا أنها تبدو ضعيفة جدا مقارنة بأيرادات قطاع المحروقات، ونجد أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وروابط الجذب الخلفية الكلية حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في معدل التضخم تؤدي إلى إنخفاض في قيمة الروابط الخلفية بـــ 0.000888، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ونجد أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ذات تاثير سلبي على روابط الجذب الخلفية وأن كل زيادة في مساحة الأراضي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة روابط الجذب الخلفية بـــ 1.24E -07، ونلاحظ أن معلمة الاستثمار الفلاحي سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين هذا الأخير وقيمة الروابط الخلفية، حيث أن زيادة قيمة الاستثمار الفلاحي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة الروابط بـــ 3.07E -07، وهذا راجع لأن مخصصات الاستثمار الفلاحي توجه بنسبة كبيرة للواردات الفلاحية.

الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج

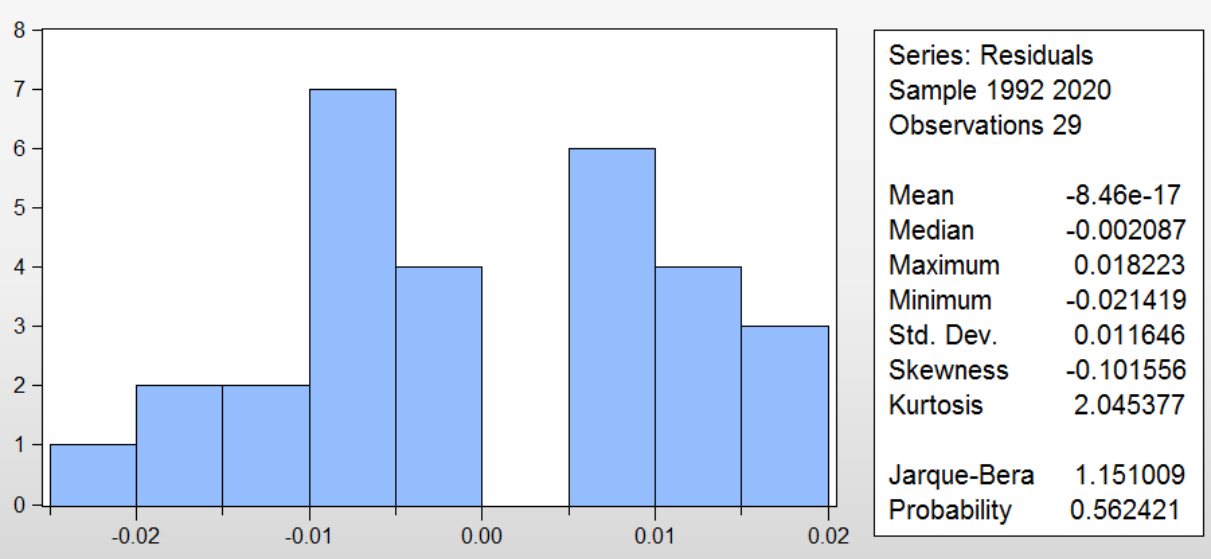
قبل اعتماد نموذج (2.0.0.0.0) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

1- التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنعتمد على احتمال إحصائية (Jarque- Bera) حيث:

$(J-B) = 1.151009 < X_5^2 = 11.070$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند 5%، والشكل التالي يوضح التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل رقم (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

2- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء):

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH) ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM.

حيث بينت لنا نتائج الاختبار أن:

($LM = 0.020200 < X_1^2\ 5\% = 3.841$) ومنه نقبل H_0 التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 5% تدعم ذلك، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم (6): نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.018770	Prob. F(1,26)	0.8921
Obs*R-squared	0.020200	Prob. Chi-Square(1)	0.8870

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

3- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي):

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار: (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test) للارتباط الذاتي حيث باحتمال لـــ LM أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي:

جدول رقم (7): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.157124	Prob. F(1,21)	0.2943
Obs*R-squared	1.514484	Prob. Chi-Square(1)	0.2185

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

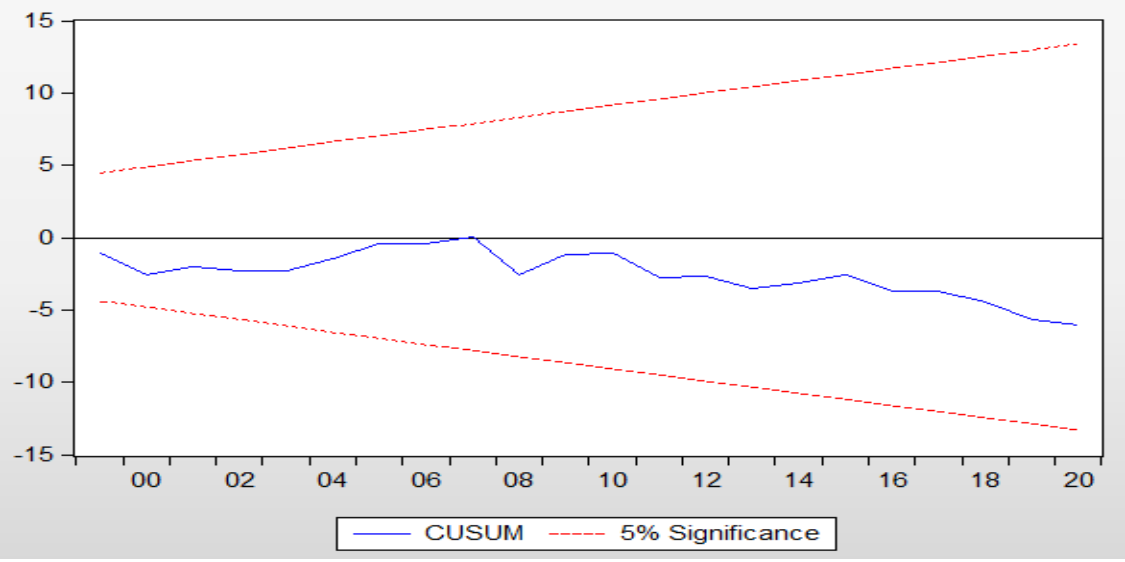
الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج (Stabliy Test)

لكي نتأكد من خلو البينات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم

الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

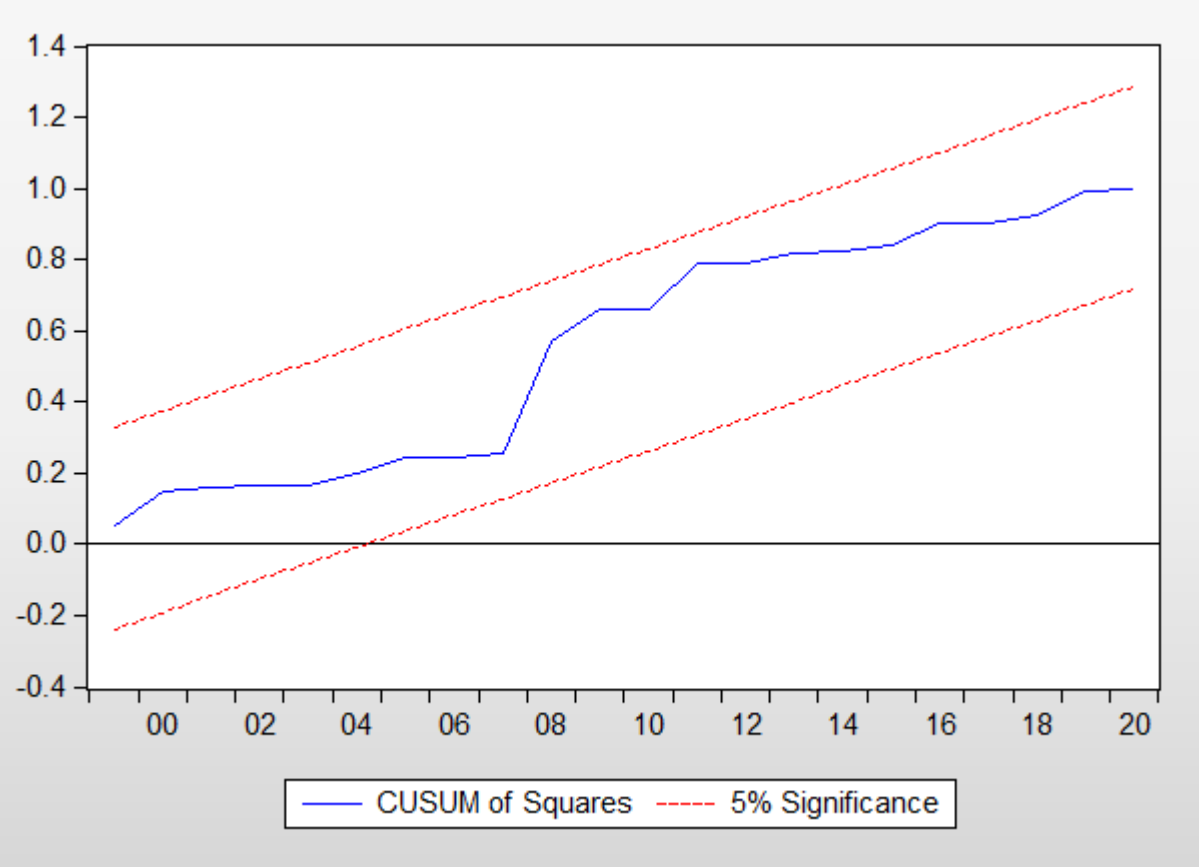
من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%. كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل رقم (12): نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الشكل رقم (13): نتائج اختبار CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

خلاصة الفصل:

استعرضنا خلال المبحث الأول من هذا الفصل أهم الخطوات المستعملة في منهجية التكامل المشترك، المتمثلة في دراسة الاستقرارية أولا لتحديد درجة التكامل، وبعدها قمنا بإعطاء تعريف للتكامل المشترك وكذا اختبارات التكامل المشترك كاختبار جوهانسون واختبار أنجل اللذان يشترطان أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة إلى أن جاء نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه (Pesaran and Shin)، الذي يمكن استعماله حتى لو كانت السلاسل متكاملة من درجات مختلفة، ولكن غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2)، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من الطرق الأخرى مع العينات الصغيرة.

وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة وصفية تحليلية لمؤشرات القطاع الفلاحي حيث اعتمدنا في هذا تحليل على بيانات استخرجناها من جداول المدخلات والمخرجات للفترة المدروسة وقمنا بترجمتها على شكل منحنيات بيانية توضح تغير هذه المؤشرات.

وخلال المبحث الثالث قمنا بتطبيق منهجية (ARDL) لدراسة أثر محددات القطاع الفلاحي على روابط الجذب الخلفية الكلية له خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 ، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات ، فتحصلنا على سلاسل مستقرة عند المستوى و عند الفرق الأول، ومنه يمكن تقدير نموذج (ARDL)، كما اظهر اختبار منهج الحدود لتكامل المشترك (Bounds Test) من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودة النموذج تم التوصل إلى نتيجة حوصلتها أن هناك بعض المتغيرات تأثر سلبا وبعضها إيجابا على روابط الجذب الخلفية الكلية في الجزائر في الأجل الطويل.

الخاتمة العامة:

تناول البحث تقييم علاقة القطاع الفلاحي بباقي القطاعات من خلال دراسة تطور مؤشر روابط الجذب الخلفية الكلية وفق نموذج ليونتيف لجداول المدخلات والمخرجات خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، وقمنا بقياس أثر محددات القطاع الفلاحي على آداء روابط جذب الخلفية الكلية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: اختبار الفرضيات

- يمتلك القطاع الفلاحي روابط جذب خلفية كلية ضعيفة مما يعني أن القطاع الفلاحي لا يغتمد في مدخلاته على باقي المنظومة الاقتصادية بشكل كبير ويرجع هذا إلى هشاشة الجهاز الإنتاجي لباقي القطاعات أو أنه يعتمد بشكل كبير على الواردات الفلاحية. (نفي الفرضية الأولي)
- لسياسات والبرامج الاقتصادية أثر كبير في رفع آداء القطاع الفلاحي من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين، تحرير المبادرات على مستوى التموين والتصريف وتكييف الإنتاج، وترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي، ودمجه في الاقتصاد العالمي (صحة الفرضية الثانية).
- وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، كما ظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة ومعنوي، وهو ما يؤكد وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (صحة الفرضية الثالثة).

ثانيا: نتائج الدراسة

إن معالجتنا للموضوع مكننا من اظهار كل مؤهلات التي تجعل من الجزائر قطبا فلاحيا بامتياز، فاختلاف الأقاليم وتنوع المناخ والأراضي الشاسعة، كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ التدابير الازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

بالرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمادية، إلا أن الإنتاج الزراعي ظل ضعيفا بسبب المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي الجزائري.

استخدام نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محا الدراسة كانت النتائج مقبولة احصائيا.

توصلنا في آخر الدراسة إلى أن تأثير سعر النفط على الروابط الخلفية كان موجبا وبالنسبة للتضخم فكان سالبا وكذا الاستثمار الفلاحي فأثره سلبي وذلك لأن القطاع الفلاحي يعتمد في مدخلاته على العالم الخارجي أي الواردات الفلاحية.

ثالثا: توصيات الدراسة

دعم القطاعات الاقتصادية من أجل تلبية متطلبات القطاع الفلاحي خاصة منها القطاع الصناعي.

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية للقطاع الفلاحي من شأنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالإضافة إلى تنويع الصادرات.

العمل على التقليص من الواردات الفلاحية.

تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين ودعم صغار الفلاحين والمنتجين.

رابعا: آفاق الدراسة

محاولة اجراء دراسات اقتصادية قياسية مثل هذا النوع على باقي قطاعات المنظومة الاقتصادية الجزائرية، للوقوف على الوضعية الحقيقية للقطاعات المكونة للاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع:

الوليد قسوم ميساوي، عيسى حجاب. (ديسمبر, 2019). تطبيق اسلوب تحليل المدخلات والمخرجات لتحديد الطاعات الرائدة. *مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية*.

بلقلاوي زليخة. (2015/2016). *أهمية تطوير القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات*. جامعة أحمدبوقرة، بومرداس، العلوم التجارية تخصص مالية دولية .

بويهي محمد. (2004). *القطاع الفلاحي ومشاكله المالية*. أطروحة دكتوراه ، العلوم الاقتصادية فرع التسيير.

جيلالي شرفي. (2020). دراسة تحليلية تطبيقية لأهم مؤشرات القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1989–2016). *أطروحة دكتوراه*. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي.

حنان حمدادو، صبرينة محجوبي. (2015/2014). *واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية نموذج(التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بالبرواقية)*. جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

د. شادي بيطار. (بلا تاريخ). محاضرات الرياضيات الاقتصادية الادارية.

سائد رفيق حسن المدهون. (2016). العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية فى فلسطين تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتى. *مذكرة ماجستير*. الجامعة الإسلامية (غزة) فلسطين: كلية التجارة.

سائد رفيق حسن المدهون. (2016). *العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الإنحدار الذاتي*. الجامعة الإسلامية –غزة ، كلية التجارة ، فلسطين.

سعدي زوبيدة ؛ يحياوي يمينة. (2019–2018). تأثير الإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي(مذكرة ماستر). المدية: جامعة الدكتور يحيى فارس.

سلطانة كتفي. (2005/2006). *تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2005–2000)في ولاية قستطينة*. جامعة منتوري قسنطينة.

سهيلة مصطفى. (2017). *الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا*. جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، العلوم التجارية .

طالبي رياض. (2001). *التنمية الريفية في إطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة تحليلية لاستراتجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي الجزائر وتونس والمغرب.* جامعة سطيف 1، كلية الاقتصاد.

علي مجيد الحمادي. (2010). *التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق* (المجلد الطبعة العربية 2010). عمان، الاردن : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

عياش خديجة. (2010/2011). *سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر رسالة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.* جامعة الجزائر، تخصص التنظيم السياسي والإداري .

قادة أقاسم. (بلا تاريخ). *نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية.* ديوان المطبوعات الجامعية.

مبروكي الطاهر. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. *مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة العدد5*، ، صفحة 15.

محمد غردي. (2011/2012). *القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة.* جامعة الجزائر 3، قسم العلوم الاقتصادية .

مدحت مصطفى د.محمد، و سمير عبد الطاهر أحمد. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية.* مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

مزلف سعاد ، الدكتور شليحي الطاهر. (29 06, 2020). قياس أثر الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي من خلال تحفيز العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2018–1990) باستخدام نموذج ARDL. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.*

منظمة الأغذية والزراعة العالمية. (2012). *الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل.*

يونس طالب، محمد الأمين حمودي. (2017/2018). *آليات وسبل تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.* جامعة يحي فارس المدية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.

Bedrani, S. (2008). L' agricultureµ ،L'agro- alimentaire ،La peche et le devloppement rural . *Les monographies du CIHEAM*.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: بيانات محل الدراسة

	tare	OP	INF	tblm	ABFF
1990	7081000	199,3941	16,65253	0,865693	906
1991	7260000	343,9649	25,88639	0,860411	-3041
1992	7562000	402,6572	31,66966	0,834084	2890
1993	7533000	381,2305	20,54033	0,812657	1295
1994	7477000	544,4585	29,04766	0,826198	-3623
1995	7519000	803,5936	29,77963	0,858248	-423
1996	7521000	1110,856	18,67908	0,874615	569
1997	7650000	1088,361	5,733523	0,839072	1501
1998	7661000	721,3144	4,950162	0,844404	8287
1999	7673000	1161,048	2,645511	0,864895	11736
2000	7662000	2077,17	0,339163	0,858583	7596
2001	7583000	1785,211	4,225988	0,850207	4887
2002	7547000	1941,051	1,418302	0,848514	4985
2003	7503700	2174,799	4,268954	0,861357	5893
2004	7493000	2597,786	3,9618	0,889481	6861
2005	7511000	3707,048	1,382447	0,900448	3547
2006	7470000	4431,444	2,311499	0,893357	3936
2007	7469000	4783,947	3,678996	0,899296	4339
2008	7489000	6077,241	4,858591	0,876306	10557
2009	7493000	4421,322	5,73706	0,89168	9212
2010	7502000	5755,987	3,911062	0,902588	8623
2011	7502000	7837,905	4,524212	0,894513	30586
2012	7506500	8486,312	8,891451	0,894806	46870
2013	7496200	8402,733	3,254239	0,887421	53229
2014	7469400	7758,954	2,916927	0,894263	57028
2015	7462100	4983,219	4,784447	0,896724	66895
2016	7404200	4460,899	6,397695	0,871991	72260
2017	7470807.1	5818,315	5,591116	0,870384	69556
2018	7505017	8135,915	4,26999	0,87823	74864.841
2019	7487912.0	7643,402	1,951768	0,872652	77314.329
2020	7496464.5	5257,434	2,415131	0,862069	81014.970

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم02: بيانات المتغيرات التي تم تحليلها

ans	dbl	tblm	dfl	tflm	pib	importasi	Export	cdpt	TOTAL CI	TOTAL SI
1990	0,127	0,866	0,322	0,937	63626	9179	393	94330.017	30392	12023
1991	0,128	0,860	0,372	1,017	88670	15588	750	135331.87	50317	17312
1992	0,105	0,834	0,286	0,955	129251	27704	1768	197814.10	56643	20779
1993	0,118	0,813	0,197	0,818	132166	23627	1183	229825.42	45290	27124
1994	0,120	0,826	0,348	0,972	146958	61833	375	287484.20	99929	34558
1995	0,125	0,858	0,289	0,939	198553	66516	3192	350197.16	101228	43749
1996	0,141	0,875	0,371	1,013	289449	71590	7958	516507.86	191646	72974
1997	0,104	0,839	0,311	0,951	242927	76979	1619	465466.59	144929	48438
1998	0,127	0,844	0,331	0,983	326564	78688	1639	572579.42	189468	72484
1999	0,121	0,865	0,393	1,030	368420	93238	1310	673925.68	264537	81538
2000	0,113	0,859	0,418	0,963	375328	111781	1539	705461.54	295182	79412
2001	0,119	0,850	0,396	0,934	444203	102853	1461	784243.28	310320	93016
2002	0,108	0,849	0,393	0,955	460991	152223	1655	868462.46	341554	93412
2003	0,113	0,861	0,302	0,875	568536	138411	1794	1019348.9	307945	115612
2004	0,120	0,889	0,334	0,949	621431	159609	2504	1079134.1	360001	129989
2005	0,124	0,900	0,337	0,970	617683	162959	2350	1080905.0	364180	133846
2006	0,134	0,893	0,335	0,926	663530	157503	2181	1134891.6	379756	152272
2007	0,138	0,899	0,289	0,863	728001	197644	3275	1282026.3	370754	177019
2008	0,113	0,876	0,273	0,838	773008	341432	2624	1543397.4	420786	174713
2009	0,134	0,892	0,284	0,811	1001903	248271	2908	1679350.2	476675	225827
2010	0,147	0,903	0,328	0,800	1097988	231353	3575	1730075.6	567348	254580
2011	0,143	0,895	0,295	0,798	1276984	410085	2722	2069081.2	610270	295266
2012	0,148	0,895	0,313	0,812	1465402	352551	6467	2384503.3	745243	353434
2013	0,144	0,887	0,308	0,801	1688284	368669	4982	2640377.9	814281	381409
2014	0,145	0,894	0,298	0,786	1824379	411075	11794	2897366.5	864038	420412
2015	0,147	0,897	0,322	0,798	1999689	485488	12806	3207984.3	1031897	471757
2016	0,136	0,872	0,299	0,784	2209101	426651	6053	3557298.8	1063638	485190
2017	0,134	0,870	0,285	0,751	2292096	422021	8520	3737884.1	1065348	499740
2018	0,134	0,878	0,291	0,752	2488805	479347,3	11004,73	3981035.1	1158336	534738,5
2019	0,135	0,873	0,287	0,731	2598208	476278,7	20129,74	4099381.8	1176597	554772,4
2020	0,131	0,862	0,263	0,678	2664373	543098,9	13215,59	4287158.2	1128194	560634

المصدر: بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات للفترة المدروسة

الملحق رقم 03: نتائج دراسة استقرارية المتغير الثابت Y (TBLM) باستخدام اختبار ADF

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(TBLM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.042939	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TBLM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 09:25
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TBLM(-1))	-1.346135	0.222762	-6.042939	0.0000
D(TBLM(-1),2)	0.464081	0.164957	2.813340	0.0092

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 04: نتائج الاستقرارية للمتغير المستقل X_1 (ABAF) باستخدام اختبار ADF

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(ABFF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.264994	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ABFF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 09:37
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ABFF(-1))	-0.550692	0.168666	-3.264994	0.0029

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 05: نتائج الاستقرارية للمتغير المستقل X_2 باستخدام اختبار ADF

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.495947	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 09:51
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.097519	0.244113	-4.495947	0.0001
D(OP(-1),2)	0.443991	0.195072	2.276033	0.0313

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 06: نتائج الاستقرارية للمتغير المستقل X_3 (INF) باستخدام اختبار ADF

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.566066	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 10:04
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.988537	0.177601	-5.566066	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 07: نتائج الاستقرارية للمتغير التابع X_4 باستخدام اختبار ADF

النموذج الأول

Null Hypothesis: TARE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.200917	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TARE)
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TARE(-1)	-0.465875	0.089576	-5.200917	0.0000
C	3507353.	671782.6	5.220965	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 08: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF على السلسلتين X_1 و $D(X_1)$

	اختبار	X_1	$D(X_1)$
النموذج	المكونات	**ADF**	**ADF**
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.0930	0.2387
		0.3965	0.8994
	الثابت جذر الوحدة	0.8727	0.0185
النموذج الثاني	ثابت	0.2054	0.0823
	جذر الوحدة	0.9966	0.0069
النموذج الأول	الثابت	0.9324	0.0020

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 09: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF على السلسلتين X_2 و $D(X_2)$

	اختبار	X_2	$D(X_2)$
النموذج	المكونات	**ADF**	**ADF**
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.1103	0.5787
		0.2417	0.3201
	الثابت جذر الوحدة	0.4726	0.0064
النموذج الثاني	ثابت	0.1217	0.2703
	جذر الوحدة	0.5883	0.0001
النموذج الأول	الثابت	0.6234	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 10: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF على السلسلتين X_3 و $D(X_3)$

	اختبار	X_3	$D(X_3)$
النموذج	المكونات	**ADF**	**ADF**
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.2559	0.4309
		0.1953	0.2704
	الثابت جذر الوحدة	0.6239	0.0005
النموذج الثاني	ثابت	0.5158	0.3739
	جذر الوحدة	0.5129	0.0001
النموذج الأول	الثابت	0.1278	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 11: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF على السلسلة X_4

	اختبار	X_4
النموذج	المكونات	**ADF**
النموذج الثالث	الاتجاه العام	0.1532
		0.0348
	الثابت	0.4432
	جذر الوحدة	
النموذج الثاني	ثابت	0.0000
	جذر الوحدة	0.0002

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم 12: نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.202035	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.982992	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews10